تحقيق القراءات القرآنية

في كتاب

الجامع الصحيح للبخاري

للإمام

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري

١٩٤ - ٢٥٦هـ

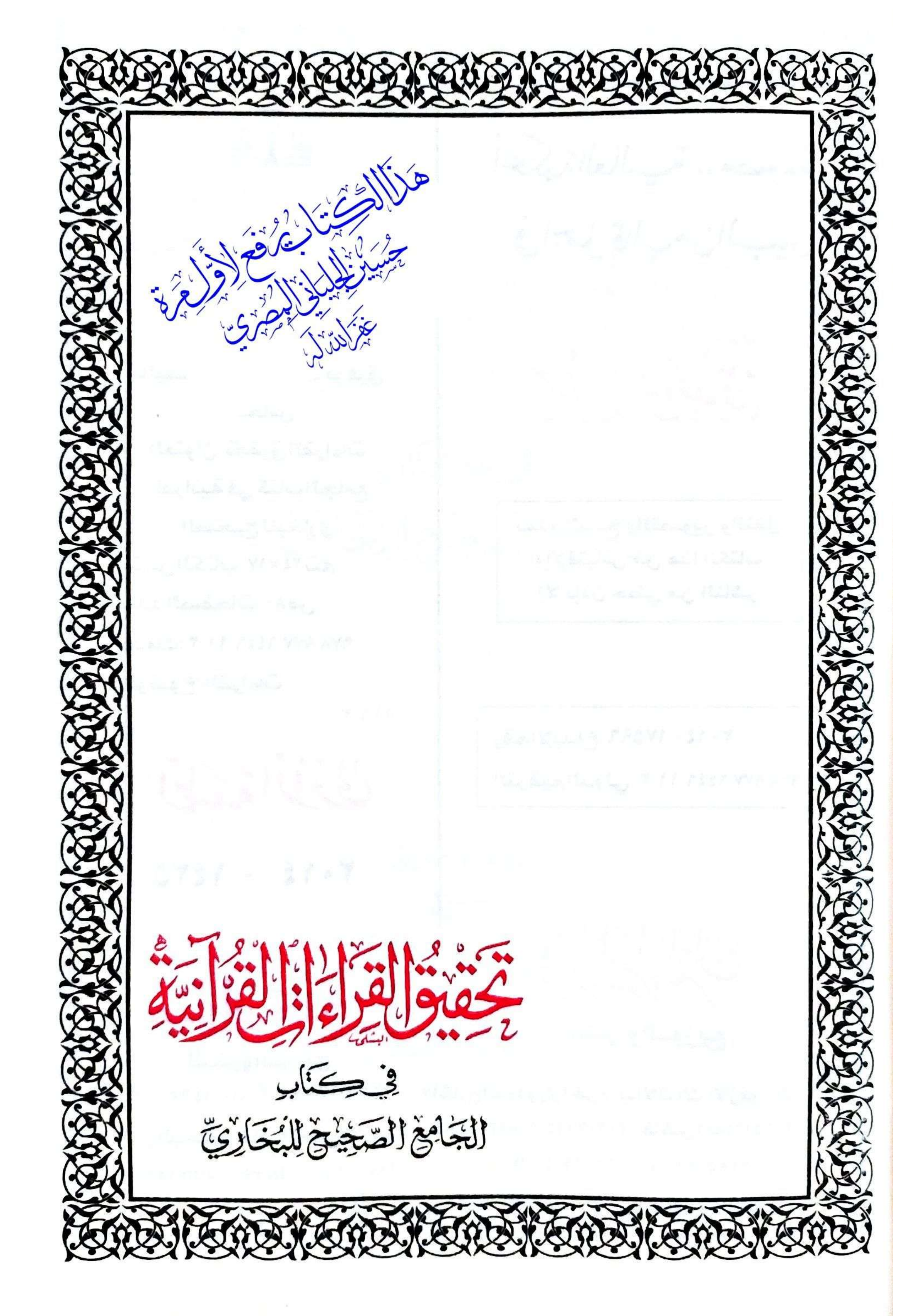
تأليف وتحقيق

الشيخ

د/ علي محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر الصغرى والكبرى

دار ابن كثير



تحقيق القراءات القرآنية

في كتاب

الجامع الصحيح للبخاري



فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لإدارة الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

تأليف: د. علي محمد توفيق النحاس

العنوان: تحقيق القراءات القرآنية في كتاب الجامع الصحيح للبخاري

مقاس الكتاب: ١٧×٢٤ سم

عدد الصفحات: ٨٠ ص

تدمك: ٣ ١١ ٦٤٤٦ ٩٧٧ ٩٧٨

الموضوع: القراءات

٢٢٨,٣

الطبعة الأولى

١٤٣٥ - ٢٠١٤

الحكمة العالية .. مصوغة

في أجمل قالب من البيان

رقم الإيداع: ١٧٥٩٦ / ٢٠١٤

الترقيم الدولي: ٣ ١١ ٦٤٤٦ ٩٧٧ ٩٧٨

دار ابن كثير

للنشر والتوزيع

٠١٠٠١٤٦٥٠٨٣ / ٠٢٢٥١١٢٧٩٩

١ ش البيطار - خلف الجامع الأزهر

Dar.ibnkather@yahoo.com



للنشر والتوزيع

٧ أ شارع الدرديري أخر درب الأتراك الأزهر - القاهرة

هاتف: ٢٥١٢٤٨٨٢ (٢٠٢+) - فاكس ٢٥١٢٤٨٨٢ (٢٠٢+)

جوال: ٠١١٤٩٢٥٢٥٠٥ - ٠١٢٩٤٨٥٢٢١

Dar.Elmaher@yahoo.com



في كتاب

الجامع الصحيح للبخاري

للإمام

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري

١٩٤ - ٢٥٦هـ

تأليف وتحقيق
الشيخ
د/ علي محمد توفيق النحاس
الجامع للقراءات العشر الصغرى والكبرى


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف النبيين وخاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد ..

فإن أشرف الكلام بعد كتاب الله تعالىٰ هو حديث النبي ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤].

وإن أصح الكتب التي خرجت أحاديث النبي ﷺ هو «الجامع الصحيح» للإمام البخاري رحمه الله، وذلك بإجماع المحققين من العلماء.

وقد شرفني الله تعالىٰ بالإسناد المتصل إلىٰ الإمام البخاري في روايته «للجامع الصحيح»، وكنت من الذين دعوا إلىٰ مجالس إسماع البخاري في العديد من الدول مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، وجنوب أفريقيا، وأخيرًا في أول مجلس عقد لإسماع البخاري في مصر وكان ذلك في الإسكندرية في يوليو عام (٢٠١١م)، وكانت مجالس الإسماع قد اهتم بها الكثير من طلبة العلم وفيها يكلف بعض طلبة العلم من المتقنين للحديث بقراءة «صحيح البخاري» في حضور الطلبة المستمعين، وتنتهي المجالس بإجازة الحاضرين بما سمعوا من الحديث.

وكنت مع غيري من المسندين نقوم بتصويب الأخطاء حتىٰ يضبط الطلبة النسخ التي بين أيديهم.

وقد لاحظت أن كثيرًا من النسخ التي يتداولها الطلبة تختلف عن النسخ الأصلية في ضبط الآيات التي استشهد بها الإمام البخاري في أبواب الحديث.

كانت النسخ تضبط الآيات غالبًا علىٰ رواية الإمام حفص عن عاصم، وهي الرواية المشهورة في زمننا في العالم الإسلامي، بينما النسخ الأصلية تختلف في كثير من المواضع فضبطت علىٰ غير رواية حفص حسب رواية الإمام البخاري، وكانت في الغالب علىٰ رواية أبي عمرو البصري ومن وافقه، وكنت أصحح للطلاب القراءة ليضبطوا نسخهم علىٰ رواية الإمام البخاري في «الجامع الصحيح» حسب النسخ الأصلية.

واقترح عليَّ الشيخ الفاضل نظام يعقوب البحريني -الذي كان له يد السبق في ترتيب هذه المجالس ودعمها- أن أقوم بكتابة رسالة توضح تحقيق الآيات التي استشهد بها الإمام البخاري في «صحيحه»، وبيان ما خالفت فيه النسخ الحديثة في القراءات القرآنية ما سُطر في النسخ الأصلية من القراءات ليكون ذلك بيانًا وافيًا تعتمد عليه المطابع ودور النشر حتىٰ توافق الأصول المعتمدة، وكان ذلك في مجلس الإسماع بالكويت عام (٢٠٠٨م).

ثم توالت الأشغال والأعمال فلم أجد فرصة لإتمام هذا العمل إلا هذه الأيام، وقد حثني علىٰ الشروع فيه وإتمامه الأستاذ الفاضل الشيخ محمد الهواري المشرف علىٰ دار الماهر بالقرآن.

وسيجد القارئ في هذا البحث مواضع الخلاف في القراءات بين النسخ الأصلية

والنسخ الحديثة. وقد بينت فيها القراءة التي رواها الإمام البخاري ونسبتها إلىٰ قارئها، وذكرت من خالفها وقمت بتوجيه القراءات في كل موضع.

أسأل الله تعالىٰ أن ينفع بهذا الكتاب طلبة العلم، وأن يكون عونًا لدور النشر في تحقيق القراءات عند طبع «الجامع الصحيح» للإمام البخاري.

وبالله التوفيق وعليه اعتمادي وتوكلي، ولا حول ولا قوة إلا بالله

والحمد لله رب العالمين

وكتبه

علي محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر الصغرى والكبرى

جمادى الأولى ١٤٣٥هـ - مارس ٢٠١٤م

من كتاب بدء الوحي

باب (٣)

حديث (٤): فيه قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر:٥].

والقراءة هنا بكسر الراء، ونقلت خطأً في بعض النسخ بضم الراء ﴿وَٱلرُّجۡزَ﴾ علىٰ قراءة حفص ومن وافقه وهو أبو جعفر ويعقوب، أما قراءة الكسر ﴿والرِّجز﴾ فهي لغير المذكورين، والفرق بين القراءتين أن الرُّجز هي الأصنام، أو صنم كان عند البيت يقال له الرُّجز بضم الراء، وقيل: صنمان إساف ونائلة. أما الرِّجز بكسر الراء فهو العذاب، وعلىٰ القراءة الأولىٰ فهي أمر من اله تعالىٰ للنبي ﷺ بهجر الأصنام ومحاربتها، وعلىٰ القراءة الثانية تعني هجر أسباب العذاب وهي تعود إلىٰ عبادة الأصنام. وقيل: هما لغتان بكسر الراء وضمها، علىٰ أن الثابت في النسخ الأصلية بالكسر ﴿والرِّجْزَ﴾.

من كتاب العلم

باب (١٦)

ما ذكر في ذهاب موسىٰ ﷺ في البحر وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [الكهف:٦٦].

قرأ أبو عمرو ويعقوب ﴿رَشَدًا﴾ بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون ﴿رُشۡدًا﴾ بضم الراء وإسكان الشين، والنسخ الأصلية من «الجامع الصحيح» علىٰ قراءة أبي عمرو ﴿رَشَدًا﴾، وبعضها جعل الضبطين في كلمة واحدة هكذا ﴿رُشَدًا﴾، ونقلت في كثير من النسخ علىٰ قراءة حفص ﴿رُشۡدًا﴾ وهي كذلك في «فتح الباري».

والرُّشْد بالضم الصلاح كقوله تعالىٰ: ﴿فإن آنستم منهم رُشدا﴾ [النساء:٦]، و(الرَّشَد) بالفتح: الدين. وكأنما أريد بالقراءة الأولىٰ بالضم صلاح الدنيا، وبالثانية صلاح الدين.

﴿على أن تعلمني﴾ في الأصل مضبوطة بإثبات الياء وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر في الوصل، وأثبتها يعقوب وابن كثير وصلًا ووقفًا. ومن حذف الياء في بعض النسخ علىٰ رواية حفص فقد خالف الأصل.

وفي قصة موسىٰ والخضر قوله: ﴿وما أنسانيهِ إلا الشيطان أن أذكره﴾ [الكهف:٦٣]، وقوله: ﴿ذلك ما كنا نبغي﴾ [الكهف:٦٤]، وهي في الأصل ﴿وما أنسانيهِ﴾ بكسر الهاء، و﴿نبغي﴾ بإثبات الياء.

وبعض النسخ ذكرت قراءة حفص ﴿وما أنسانيهُ إلا﴾، وهي بضم الهاء وهي التي انفرد بها حفص عن باقي القراء الذين قرءوا الهاء بالكسر. هذه النسخ مع إثباتها قراءة حفص بضم الهاء ذكرت إثبات الياء في ﴿نبغي﴾، وهذا لا يستقيم مع أي قراءة فضم الهاء في رواية حفص لا يكون معه إلا حذف الياء من ﴿نبغِ﴾ وصلًا ووقفًا، والصواب أنها علىٰ غير قراءة حفص ﴿أنسانيهِ﴾، وإثبات الياء وصلًا يكون لأبي عمرو ونافع وأبي جعفر وصلًا، ولابن كثير ويعقوب وصلًا ووقفًا في ﴿نبغي﴾.

وضم الهاء في ﴿أنسانيهُ﴾ لحفص؛ لأن الهاء أصلها الضم في نحو ﴿هُو، وهُم﴾، وكسرها للباقين لوجود الياء الساكنة قبلها.

وتكررت القصة في نفس كتاب العلم باب (٤٤).

وقد ضبطت في الأصل علىٰ قراءة أبي عمرو ويعقوب ﴿مما علمت رَشَدا﴾، وإثبات الياء في ﴿تعلمني﴾. كما ضبطت ﴿مَعِيْ﴾ بإسكان الياء علىٰ خلاف قراءة

حفص ﴿مَعِيَ﴾ بفتح الياء. ووجدنا بعض النسخ ذكرت ﴿مَعيَ﴾ مضبوطة على رواية حفص بفتح الياء وخالفت في ذلك النسخ الأصلية وفيها ﴿مَعِي﴾ بالإسكان.

باب (٤٧) من كتاب العلم

قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء:٨٥].

نقل فيها البخاري رحمه الله قول الأعمش: ﴿وما أوتوا من العلم إلا قليلًا﴾ قال الأعمش: هكذا في قراءتنا.

وقراءة الأعمش من القراءات الشاذة التي لا يقرأ بها وهي من الأربعة الشاذة التي وراء القراءات العشر المجمع علىٰ صحتها، إلا أنني لم أجد هذه القراءة ضمن قراءة الأعمش.

قال ابن حجر في «فتح الباري»: وليست هذه القراءة في السبعة، بل ولا في المشهور من غيرها، وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش.

قلت: إنه لم يغفلها، بل لم يذكرها لأنها ليست في قراءة الأعمش.

والصواب أنها رواية تفسير لا قراءة تنزيل. وقول الأعمش: هكذا في قراءتنا. أي علىٰ ما نقوله علىٰ سبيل التفسير فيقال: (وما أتوا) أي بتوجيه الكلام لليهود إذ سألوا عن الروح؛ لذلك فإن البخاري ذكر في الباب ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ علىٰ القراءة الثابتة وصدَّر به هذا الباب ثم ذكر الرواية عن الأعمش بقوله: ﴿وما أوتوا من العلم إلا قليلا﴾ علىٰ سبيل التفسير لا التنزيل. والدليل علىٰ ذلك أنها ليست في قراءة الأعمش المنقولة عنه، فلا تكون منه إلا علىٰ التأويل أي أن المقصود في ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ هم اليهود.

قال ابن الجزري في «النشر»: وقد كانوا يدخلون التفسير في القراءة كما نقل عن ابن عباس قوله: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا﴾، وهذا مما دعا عثمان إلىٰ نسخ المصاحف نقلًا عن مصحف أبي بكر وأمر بحرق المصاحف التي تحتوي علىٰ مثل هذه التفاسير، إلا أن بعض المفسرين يقولون: قرأ ابن عباس كذا وكذا، وقرأ الأعمش كذا، وكل ذلك علىٰ سبيل التفسير المنقول عنهم لمخالفتها لرسم المصحف المجمع عليه.

كتاب الوضوء

باب (١) ما جاء في الوضوء

وقول الله تعالىٰ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦]، فيها قراءتان: ﴿وأرجلِكم﴾ بجر اللام، و﴿أرجلَكم﴾ بنصب اللام. والقراءة الأولىٰ هي الثابتة في النسخ الأصلية وهي قراءة أبي عمرو وحمزة وابن كثير وأبي جعفر وخلف العاشر وشعبة عن عاصم، والثانية قراءة الباقين، وهي قراءة حفص ومن وافقه أي بالنصب.

وكثير من النسخ ذكرتها بالنصب علىٰ قراءة حفص، فمن قرأ بالنصب ﴿وأرجلَكم﴾ فهو يعطف علىٰ غسل الوجوه، وهو من قبيل التقديم والتأخير أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلىٰ المرافق وأرجلكم إلىٰ الكعبين وامسحوا برءوسكم. والتقديم والتأخير كثير في القرآن نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه:١٢٩] أي: لولا كلمة وأجل مسمىٰ ....

وأما قراءة الجر ﴿وأرجلِكم﴾ فهي في معظم النسخ بالجر وفي نسخة الأصيلي بالنصب ﴿وأرجلَكم﴾

وتوجيه قراءة الجر حملًا على العطف على الرءوس؛ لأنها أقرب في السياق من الوجوه، ويكثر هذا في كلام العرب من العطف على الأقرب، لكن لما حمل الأرجل على الرءوس بالجر (على المسح) قامت الدلالة من السنة والإجماع على غسل الأرجل، ولا يأتي المسح إلا في حالات خاصة عند لبس الخف أو الجورب بالشروط المبينة في الفقه.

من كتاب الغسل

قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦]، وقوله جل ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء:٤٣].

﴿لمستم﴾: بدون ألف قراءة حمزة والكسائي وخلف، و﴿لامستم﴾ بالألف قراءة حفص والباقين.

وفي النسخ الأصلية ﴿لمستم﴾ بدون ألف، وكتبت في نسخ كثيرة من الصحيح بالألف ﴿لامستم﴾ لموافقة قراءة حفص ومن معه.

وفي نسخ «الصحيح» من رواية ابن عساكر بالألف في الموضع الأول ﴿لامستم﴾، وحذفها في الموضع الثاني ﴿لمستم﴾.

وقراءة ﴿لمستم﴾ المقصود بها الرجال وهي مس بعض الجسد من الرجل لبعض

الجسد من المرأة، أو مس يد الرجل بعض جسد المرأة فحمل علىٰ غير الجماع. أما ﴿لامستم﴾ وهي من المفاعلة فهي من الجماع الذي لا يكون إلا من الرجل والمرأة معًا. قال مكي بن أبي طالب في «الكشف»: ويجوز أن يكون لامس من واحد كعاقبت اللص فتتفق القراءتان.

قال ابن حجر في «الفتح»: قدم البخاري آية المائدة علىٰ آية النساء؛ لأن الأولىٰ فيها إجمال بقوله: ﴿فاطهروا﴾، والثانية مبينة للتطهر بقوله: ﴿حتى تغتسلوا﴾ ففيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور.

من كتاب الصلاة

باب (٣٠)

قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:١٢٥] فيها قراءتان: ﴿واتَّخَذُوا﴾ علىٰ الخبر، وهي قراءة نافع وابن عامر، ﴿واتَّخِذُوا﴾ علىٰ الأمر وهي قراءة الباقين.

والنسخ الأصلية علىٰ القراءتين، فضبطت الخاء بالفتح فوقها والكسر تحتها، ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾، والأولىٰ بمعنىٰ أن أتباع إبراهيم عليه السلام اتخذوا من مقام إبراهيم مصلىٰ، والمراد التوجه إلىٰ الكعبة، والثاني علىٰ الأمر بالتوجه إلىٰ الكعبة. وفي رواية جابر بن عبد الله في «صحيح مسلم» في حجة النبي ﷺ: أنه لما طاف بالبيت سبعًا عمد إلىٰ مقام إبراهيم وقال: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾. فصلىٰ خلفه ركعتين.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: لكن انعقد الإجماع علىٰ جواز الصلاة إلىٰ جميع جهات الكعبة فدل علىٰ عدم التخصيص.

قلت: ويدل علىٰ ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ

ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة:١٥٠].

كتاب مواقيت الصلاة

باب (٣٧)

حديث (٥٩٧) فيه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه:١٤]، وهي القراءة المجمع عليها. قال البخاري: قال موسىٰ: قال همام: سمعته يقول بعد ﴿وأقم الصلاة لِلذِّكْرى﴾، وقال حبان: حدثنا همام، حدثنا قتادة، حدثنا أنس، عن النبي ﷺ نحوه.

قلت: وما ذكره بقوله: ﴿وأقم الصلاة للذكرى﴾ ليست قراءة ثابتة عن النبي ﷺ فلا هي في القراءات العشر المجمع علىٰ ثبوتها ولا في الأربع التي وراءها والمتفق علىٰ شذوذها. وهي قراءة تفسير وليست من التنزيل، والمراد تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لذكري﴾، أي: إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني؛ ففي رواية مسلم من طريق المثنىٰ عن قتادة، قال رسول الله ﷺ: «**إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله تعالىٰ يقول:** ﴿وأقم الصلاة لذكري﴾». وكأن المعنىٰ: أقم الصلاة لذكرها؛ لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالىٰ.

قلت: وتكاد النسخ أن تجمع علىٰ القراءة الثابتة ﴿لذكري﴾، أما ﴿الذكرى﴾ فهي من رواية الأصيلي ومذكورة بهامش النسخ الأصلية. وذكرها صاحب «فتح الباري» في كتابه.

❁❁❁

كتاب الجمعة

(باب فرض الجمعة)

لقول الله تعالىٰ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة:٩].

ذكرت رواية أبي ذر عند الحموي وغيره ﴿فاسعوا فامضوا﴾[١]، وهي قراءة تفسير لا تنزيل، والمراد منها تفسير السعي بالمضي لا الإسراع؛ لقوله ﷺ: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وأنتم تمشون، وعليكم بالسكينة**». رواه أبو هريرة، وأخرجه البخاري في (كتاب الأذان- باب١٨، حديث ٩٠٨). وفي رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلىٰ الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا**». رواه البخاري في (كتاب الأذان- باب ٢١، حديث ٦٣٦).

باب (٢٨)

حديث (١٠٣٨): قول الله تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة:٨٢]. قال ابن عباس: ﴿شكركم﴾. قال ابن حجر في «فتح الباري»: يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنه كان يقرأ «وتجعلون شكركم أنكم تكذبون»[٢]. فسياقه يدل علىٰ أنه تفسير لا من التنزيل؛ إذ لم يقرأ به أحد من القراء

---

(١) وذكرها ابن جني في «المحتسب» وهي من الشاذ وقال: في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة ﴿فاسعوا﴾ أي: اقصدوا وتوجهوا فليس فيها دليل علىٰ الإسراع.

(٢) ذكر هذه القراءة ابن جني في «المحتسب» وقال رزيق، عن النبي ﷺ. ولا يصح؛ لأنها ليست في المصحف، وقال: معناها: «فكان شكركم التكذيب».

العشرة أو من وراءهم فضلًا عن مخالفته لرسم المصحف، فيكون معناه: أن شكرهم علىٰ النعمة قد جعلوه تكذيبًا بها وكفرًا به.

وأيده الحديث الذي ساقه البخاري عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: صلىٰ لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية علىٰ أثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علىٰ الناس فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**». قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب**».

كتاب التهجد

باب (١١) قيام النبي ﷺ من نومه وما نسخ من قيام الليل

وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝٦ إِنَّ لَكَ فِى ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمل:١-٧].

وفيها من القراءات: ﴿أو انقص﴾ بكسر الواو أو ضمها، وقد رسمت في النسخ الأصلية بكسرة للواو تحتها وضمة للواو فوقها لتصلح للقراءتين، وقد كسرها عاصم وحمزة وضمها باقي القراء العشرة، ووجدنا في النسخ الحديثة كسر الواو فقط لتوافق قراءة حفص، ويجب أن ترسم بالضبط المشار إليه لتوافق القراءتين.

﴿إن ناشئة﴾: رسمت بالهمز وفيها قراءة الإبدال ياء: ﴿ناشية﴾. وهي لأبي جعفر والأصبهاني عن ورش، والهمز هو المأخوذ به في هذه الآية؛ لأن القراءة للآية موافقة لقراءة أبي عمرو.

«وطاء»: في النسخ الأصلية بمد الطاء والهمز، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر، وهي مصدر واطأ وطاء على معنى يواطئ السمع القلب في الليل؛ لأنهما لا يشتغلان في الليل بمسموع ولا بمُبْصَرٍ، وقيل: معناه: أشد موافقة من السمع للقلب.

وقال الفراء في معنى هذه القراءة: هي أشد علاجًا، وعن يونس: أشد وطاء أي: ملاءمة وموافقة، ومن ذلك: ﴿ليواطئوا﴾ أي: ليوافقوا.

وقرأ باقي العشرة ﴿وطأ﴾ بدون مد مصدر: (وطئ يطأ وطأ)، على معنى: هي أشد على الإنسان من القيام بالنهار؛ لأن الليل للدعة والسكون، وقيل: هي أثبت قيامًا -فالليل أخلى للقلب- وهو وإن كان أصعب على القائم لتركه الراحة والنوم فهي أقوم قيلًا أي: أقوم قراءةً؛ لأن المصلي يفهم ما يقرؤه ويتدبره؛ إذ ليس في الليل ما يشغل قلبه، وأكثر المفسرين على معنى ﴿أشد وطأ﴾: أشد مكايدة واحتمالًا فتكون أبلغ في الثواب؛ لأن لكل مجتهد ثوابه على قدر اجتهاده.

وقد وجدنا رسم هذه الكلمة في النسخ الحديثة ﴿أشد وطأ﴾ لتوافق قراءة حفص، والصواب رسمها على قراءة أبي عمرو وابن عامر ﴿وطاء﴾ كما في النسخ الأصلية.

والآية الثانية في هذا الباب من نفس سورة المزمل، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفِهِۦ وَثُلُثِهِۦ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾

قرئ ﴿ونصفِه وثلثِه﴾ بالكسر وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي عمرو، ووافقهم أبو جعفر ويعقوب، والمعنى: إنك تقوم أحيانًا أدنى من ثلثي الليل وأحيانًا أدنى من

نصفه وأحيانًا أدنىٰ من ثلثه.

وقرأ الباقون: ﴿ونصفَه وثلثَه﴾ بالنصب، أي: يقوم نصفَه وثلثَه.

وقرأ هشام: ﴿من ثلْثي الليل﴾ بإسكان اللام علىٰ التخفيف.

لم يختلف القراء ولا النحويون أن ﴿أن سيكون﴾ مخففة من المشددة فهي ترفع الفعل بعدها ﴿سيكونُ﴾؛ لأن الأصل فيها: أنه سيكون.

كتاب الجنائز

باب (٣٢)

قوله تعالىٰ: ﴿وإن تدع مثقلة [ذنوبًا] إلى حمله لا يحمل منه شيء﴾، وليست «ذنوبًا» في التلاوة ولا في القراءة، إنما هو تفسير لمجاهد أي: وإن تدع النفس المثقلة بالذنوب أحدًا إلىٰ حمل ذنوبها لا يحمل منه شيء.

قال الحافظ في «الفتح» (وهي في رواية أبي ذر وحده): وموقع التشبيه أن الجملة الأولىٰ وهي قوله تعالىٰ: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ دلت علىٰ أن النفس المذنبة لا يؤاخذ غيرها بذنوبها، والجملة الثانية وهي المذكورة هنا دلت علىٰ أن النفس المذنبة لا يحمل عنها غيرها شيئًا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت إليه.

والحاصل أن كلمة ﴿ذنوبًا﴾ ليست قراءة، وإنما هي توضيح وتفسير لمجاهد نقله عنه المصنف.

باب (٨٢)

قوله: وقرأ الأعمش إلىٰ (نَصْبٍ) أي: شيء منصوب يستبقون إليه.

والنُّصْبُ واحد، والنَّصْب مصدر.

وفي الآية قراءتان: ﴿إِلَىٰ نُصُبٍ﴾ بضم النون والصاد وهي لحفص وابن عامر، وهي جمع (نَصب) وهو العلم أو الغاية، والثانية قراءة غيرهما ﴿إلى نَصْبٍ﴾ وهي إفراد للعلم والغاية، والقراءة المذكورة هنا هي لغير حفص وابن عامر.

كتاب الزكاة

باب (١١): فضل صدقة الشحيح الصحيح

وذكر آيتين ولم تكمل.

الآية الأولىٰ: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠].

قرأ أبو عمرو: ﴿وأكون من الصالحين﴾ بالنصب، وقرأ غيره بالجزم وحذف الواو ﴿وأكن من الصالحين﴾. وحجة قراءة النصب أنه عطفه علىٰ لفظ ﴿فأصدق﴾ المنصوب بإضمار أن؛ لأنه جواب التمني فهو محمول علىٰ مصدر أخرتني. وحجة من جزم أنه عطف علىٰ موضع ﴿فأصدق﴾؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم؛ لأنه جواب التمني؛ لأن الأصل: لولا أخرتني أتصدق وأكن.

والآية الثانية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَالْكَٰفِرُونَ هُمُ الظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤].

والآية مرسومة علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه ﴿لا بيعَ فيه ولا خلةَ ولا شفاعةَ﴾ في النسخ الأصلية ووافقه ابن كثير ويعقوب.

والحجة لمن نصب: أنه أراد النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من هذا الصنف، فبنىٰ (لا) مع ما بعدها علىٰ الفتح وكأنه جواب لمن قال: هل فيه من بيع؟

هل فيه من خلة؟ هل فيه من شفاعة. فأجيب جوابًا عامًّا بالنفي ونصب الاسم بالبناء، و(لا) مع الاسم المبني معها في موضع رفع بالابتداء والخبر (فيه).

وحجة من رفع أنه جعل (لا) بمنزلة (ليس) وجعل الجواب غير عام وكأنه جواب من قال: هل فيه بيع ... فلم يغير السؤال عن رفعه والمرفوع مبتدأ أو اسم ليس، و(فيه) الخبر.

هذا وقد رسمت الآية في النسخ الحديثة بما يوافق قراءة حفص ﴿لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ﴾، والصحيح الرجوع إلىٰ النسخ الأصلية فقد رسمت علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه بالنصب.

باب (١٠)

«اتقوا النار ولو بشق تمرة»

فيها آيتان:

قال تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٦٥-٢٦٦].

اقتصر المصنف إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿من كل الثمرات﴾ الآية.

وفيها من القراءات: ﴿مرضات﴾: بالإمالة للكسائي والفتح لغيره.

﴿بربوة﴾: بفتح الراء لعاصم وابن عامر وضمها للباقين.

﴿أكلها﴾: بإسكان الكاف لنافع وابن كثير وأبي عمرو، وضمها للباقين.

والآية الثانية: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ [التوبة:٧٩].

اقتصر المصنف على ذكر الآية حتى ﴿إلا جهدهم﴾ الآية.

وفيها قراءة يعقوب ﴿يلْمُزون﴾ بضم الميم، وقرأ الباقون بكسرها. وهما لغتان؛ فكل فعل انفتحت عين ماضيه وهو هنا (لَمَزَ) جاز في المضارع كسرها ﴿يلمِزون﴾، أو ضمها ﴿يلْمُزون﴾.

باب (٦٤)

صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة

قوله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾ [التوبة:١٠٣].

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف ﴿إن صلاتك﴾ على الإفراد، وقرأ الباقون ﴿إن صلواتك﴾ على الجمع وجر التاء على النصب. وفي هامش النسخ الأصلية ضبط في نسخة عبد الله بن سالم تبعًا لليونينية بالإفراد والجمع وهما قراءتان.

كتاب الحج

باب وجوب الحج وفضله

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

قرئ ﴿حِجّ﴾ بكسر الحاء وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف وأبي جعفر، وقرئ ﴿حَجّ﴾ بفتح الحاء وهي قراءة الباقين، وضبطت النسخ الأصلية على ﴿حَج﴾ بفتح الحاء، ونسخت في باقي النسخ بما يوافق قراءة حفص بكسر الحاء.

وهما مصدران من حَجّ حِجًّا بالكسر، أو حج حَجًّا، وهما لغتان بمعنى واحد.

باب قول الله تعالى

﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج﴾

وهي كذلك في باب (١٠) في كتاب المحصر.

رسمت في النسخ الأصلية علىٰ قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ﴾، ونسخت في باقي النسخ علىٰ قراءة حفص ﴿فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ﴾.

ووجه القراءة الأولىٰ بالتنوين والرفع أن (لا) بمعنىٰ ليس، فارتفع الاسم بعدها لأنه اسمها، وخبرها محذوف تقديره: فليس رفثٌ ولا فسوقٌ في الحج.

ووجه القراءة بالفتح أن (لا) للنفي تدل علىٰ النفي العام، فنفىٰ جميع الرفث وجميع الفسوق.

فضل مكة وبنيانها

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٥-١٢٨].

وفيها من القراءات: ﴿للناس﴾ الإمالة لدوري أبي عمرو. ﴿واتخذوا﴾ بفتح الخاء: نافع وابن عامر على الماضي، والباقون ﴿واتخذوا﴾ فعل أمر. ﴿ابراهيم﴾: قرأ هشام بالألف ﴿إبراهام﴾، ووافقه ابن ذكوان بخلف عنه. ﴿بيتي﴾: بفتح الياء: حفص وهشام ونافع وأبو جعفر، والباقون بإسكانها. ﴿فامتعه﴾: قرأ ابن عامر بالتخفيف ﴿فأُمْتِعُه﴾، والباقون بالتشديد ﴿فأُمَتِّعه﴾. ﴿وأرنا﴾: قرأ بالإسكان للراء ابن كثير والسوسي ويعقوب، وقرأ دوري أبي عمرو باختلاس كسرة الراء.

وقد وجدنا في النسخ الأصلية ﴿بيتي﴾ بالإسكان كقراءة أبي عمرو ومن وافقه، وذكرت في باقي النسخ وفي نسخة «فتح الباري» برواية حفص بفتح الياء.

باب فضل الحرم

وقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص:٥٧].

قرئت ﴿تجبى﴾ بالتاء لنافع وأبي جعفر ورويس، وقرأ الباقون بالياء. ﴿والثمرات﴾: تؤنث وتذكر؛ لأنها ليست مؤنثًا على الحقيقة.

ورسمت الآية على قراءة الياء ﴿يجبى﴾، وهي قراءة أبي عمرو ومن وافقه.

باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها وأن الناس في المسجد الحرام سواء

لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج:٢٥].

قرأ حفص ﴿سواء﴾ بالنصب، فجعله مصدرًا عمل فيه جعلناه كأنه قال: سوينا فيه

بين الناس سواء. وارتفع العاكف، و﴿سواء﴾ كأنه قال: مستويًا فيه العاكف.

أما من رفع فجعله خبرًا لـ﴿العاكف﴾ مقدمًا عليه والتقدير: العاكف والباد سواء فيه أي :فليس أحدهما أحق به من الآخر.

والنسخ الأصلية بالرفع ﴿سواءٌ﴾، وهي قراء غير حفص، والنسخ المتداولة بالنصب علىٰ قراءة حفص وهي كذلك في «فتح الباري».

باب (٤٧)

قول الله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة:٩٧].

قرئ ﴿قيامًا﴾، و﴿قيما﴾، وهي بدون الألف لابن عامر، وبالألف للباقين.

ومن قرأ بالألف ﴿قيامًا﴾ علىٰ أنه مصدر قام القيام؛ فالتقدير: جعل الله حج الكعبة أو قصد الكعبة قيامًا لمعاش الناس وشئونهم بألَّا خوف عليهم ولا أذىٰ من أحد، كذلك جعل الأشهر الحرم لا يؤذيهم أحدٌ بقتال، وحجة من حذف الألف أنه مصدر تام مثل ﴿دينا قيما﴾ أي: مستقيمًا.

والنسخ أثبتت قراءة ﴿قيامًا﴾ وهي موافقة لرواية حفص وأبي عمرو.

- باب (٦٩): قول الله عز وجل: ﴿لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة﴾ قرأ عاصم وحده ﴿أُسوة﴾ بضم الهمز، وقرأ الباقون ﴿إسوة﴾ بكسر الهمزة وهو الذي في النسخ الأصلية، وباقي النسخ ضمت الهمز علىٰ قراءة عاصم وهما لغتان.

باب (١٠٣): ركوب البدن

قول الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الحج:٣٦-٣٧].

قرأ يعقوب ﴿لن تنال الله لحومها ولا دماؤها ولكن تناله التقوى منكم﴾ بالتاء؛ لأن ﴿لحومها﴾ و﴿دماؤها﴾ مؤنث مجازي. وقرأ الباقون بالياء وهي في النسخ كذلك بالياء.

باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية

وقوله الله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] في مواسم الحج.

قوله: (في مواسم الحج) ليست من القراءة، وإنما أدرجت علىٰ سبيل التفسير.

وقد وردت أيضًا في الباب (٣٥). قال ابن الجزري في «النشر»[١]: «نعم، كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحًا وبيانًا؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنًا فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه».

ولا شك أن ذلك هو الذي دعا عثمان رضي الله عنه إلىٰ تجريد المصاحف من التفسير بنسخه المصاحف من الأصل الذي نسخ في عهد أبي بكر وأمره بحرق المصاحف التي فيها هذه الزيادات.

---

(١) «النشر» (جـ١، ص:٣٢).

كتاب البيوع

وقول الله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة:٢٨٢].

كتبت مضبوطة بالرفع والنصب، والرفع قراءة غير عاصم، والنصب قراءة عاصم وحده.

قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ في سورة النساء (٢٩).

قرأ الكوفيون بالنصب وهم: حمزة والكسائي وخلف وعاصم، وقرأ الباقون بالرفع. وحجة من نصب أنه أضمر في تكون اسمها ونصب ﴿تجارة﴾ علىٰ الخبر. وحجة من رفع أنه جعل كان بمعنىٰ وقع أو حدث فهي تامة لا تحتاج إلىٰ خبر علىٰ معنىٰ: إلا أن تحدث تجارة. ارتفع تجارة. وكتبت في النسخ (تجارةٌ) بالنصب والرفع علىٰ القراءتين.

باب (٢٣)

قول الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً﴾ [آل عمران:١٣٠].

﴿مضاعفة﴾: قرأه بالتخفيف وبالتشديد ﴿مضعّفة﴾ شددها ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، وخففها الباقون. والتشديد يدل علىٰ المداومة وتكرير الفعل، والتخفيف يدل علىٰ الزيادة المتوالية فيكون للرجل علىٰ الرجل حق إلىٰ أجل فإذا حل قال: أتقضي أم تربي؟ فإن قضاه وإلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل، وفي النسخ بالتخفيف ﴿مضاعفة﴾

كتاب الكفالة

باب (٢)

قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء:٣٣].

﴿عاقدت﴾: قراءة غير الكوفيين بالألف، و﴿عقدت﴾ قراءة الكوفيين حمزة والكسائي وخلف وعاصم. ومن قرأ بالألف معناه أن العقد من الفريقين. ومن قرأ بغير ألف لأن الأيمان عقدت بينهم فأسند الفعل إلىٰ الأيمان.

وهي بالألف في النسخ الأصلية إلا ما كتب في بعض النسخ الحديثة علىٰ قراءة عاصم ومن وافقه ﴿عقدت﴾ بدون ألف.

كتاب المظالم

باب (٤٦)

قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم:٤٢].

كسرت السين في ﴿ولا تحسبن﴾، وهي كذلك في الأصل، ولكنها فتحت في بعض النسخ الحديثة علىٰ قراءة عاصم وحمزة وأبي جعفر وابن عامر. والكسر في الأصل علىٰ قراءة الباقين.

يقال: حسب يحسَب ويحسِب، وهما لغتان في فتح السين وكسرها.

وهي كذلك في باب قضاء المظالم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم:٤٧].

كتاب في الرهن في الحضر

وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة:٢٨٣].

كتبت في النسخ ﴿فَرُهُنٌ﴾ علىٰ قراءة أبي عمرو وابن كثير، وهي للأصيلي وأبي ذر وأبي الوقت، وكتبت في بعضها ﴿فرهان﴾ علىٰ قراءة غيرهما.

وحجة من ضم ﴿رُهُن﴾ أنها جمع رهانا ﴿رُهُن﴾، وحجة من أثبت الألف أنه أراد رَهْن ﴿رهانا﴾. وقيل لأبي عمرو: لم اخترت الضم؟ فقال: لأُفَرِّقَ بين الرَّهْن في الدين والرهان في سباق الخيل.

من كتاب العتق

باب في فضل العتق

وقوله تعالىٰ: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٤-١٦].

وهي في «اليونينية» علىٰ قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي: ﴿فَكَّ رقبةً أو أطعمَ في يوم ذي مسغبةً يتيمًا ذا مقربة﴾. وفي رواية أبي ذر وفي رواية غيره علىٰ قراءة الباقين: ﴿فكُّ رقبة أو إطعامٌ﴾

والقراءة الأولىٰ علىٰ أن (فك أو أطعم) فعلان، والثاني علىٰ المصدر: (الفك، والإطعام).

كتاب العلم

(٤) باب قوله تعالى: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء:١٢٨]

قرأ الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي وخلف: ﴿أن يُصْلِحا﴾، وقرأ غيرهم:

﴿أن يصالحا﴾. والقراءة الأولىٰ من أصلح يصلح، ومن قرأ ﴿يصالحا﴾ جعل الفعل بين زوجة وزوج، وأصلها: (يتصالحا) فأدغمت الياء في الضاد.

وهي في النسخ جميعًا ﴿يصالحا﴾، علىٰ قراءة غير الكوفيين.

كتاب الشروط

باب الشروط مع الناس بالقول

فيها قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٧٥].

﴿مَعِي﴾ علىٰ قراءة غير حفص بإسكان الياء، وهي كذلك في النسخ الأصلية، وكتبت في كثير من النسخ برواية حفص بفتح الياء ﴿مَعِيَ﴾، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف:٧٧]، قرأها ابن عباس ﴿أمامهم ملك﴾، وهي قراءة تفسير لا تنزيل.

وقوله تعالىٰ: ﴿وكان وراءهم ملك﴾ فسرها ابن عباس ﴿كان أمامهم﴾، علىٰ أساس أن الملك سيأتي بعد ذلك فهو أمامهم. وكان قوله: ﴿وكان وراءهم﴾ يعني: أمامهم، كما يقول الإنسان: ورائي شغل أي: أمامي؛ لأنه سيأتي.

كتاب الوصايا

باب (٣٥)

قول الله تعالىٰ: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ...﴾، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿من الذين استُحق عليهم الأوليان﴾ [المائدة:١٠٧]، قرأها غير حفص ﴿استُحِقَّ﴾ بالبناء للمفعول، وهو الذي في نسخ «صحيح البخاري». وفي معظم النسخ الحديثة علىٰ رواية حفص ﴿استَحَقَّ﴾.

كتاب الجهاد

باب (٩)

وفيه: قال همام: فأخبر جبريل عليه السلام النبي ﷺ أنهم لقوا ربهم فرضي عنهم وأرضاهم. قال: فكنا نقرأ: ﴿أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا﴾ ثم نسخ بعد ذلك ... الحديث.

قوله: فأخبر جبريل. يشير إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧١].

وقوله في الآية قبلها: ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران:١٧٠]، وهو في معنىٰ قولهم: ﴿أن بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا﴾. فكان يقرؤها بالمعنىٰ حتىٰ أنزل الله تعالىٰ في شأنهم القرآن.

وقوله: «ثم نسخ بعد ذلك». هذا علىٰ ما فهمه الراوي من أن المعنىٰ الذي كانوا يقرءونه نزل فيه قرآن صريح.

وهو في معناه قول أنس في أصحاب بئر مَعونة.

باب (١٥٠)

قول الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال:٦٧].

قرأ ﴿تكون﴾: أبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر بالتاء، والباقون بالياء، والنسخ علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه.

باب بدء الخلق

حديث (٣٢٣٠): عن صفوان بن يحيىٰ، عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ علىٰ المنبر يقول: ﴿ونادوا يا مال﴾. قال سفيان: في قراءة عبد الله ﴿ونادوا يا مال﴾

وهي في الحديث (٣٢٦٥): ﴿ونادوا يا مالك﴾[الزخرف:٧٧].

والرواية الأولىٰ علىٰ سبيل ما يسمىٰ بـ«الترخيم»، وهو حذف آخر المنادىٰ كما قيل:

ترخيمًا احذف آخر المنادىٰ   كما (سعا) فيمن دعا سعادا

وفي الرواية الثانية علىٰ تمامها ﴿يا مالك﴾، ولا توجد قراءة هنا بالترخيم وإنما هي لهجة اقتضتها الرواية.

كتاب حديث الأنبياء

باب (١٥)

قول الله تعالىٰ: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾[العنكبوت:٢٨].

﴿أئنكم﴾: رسمت علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه أي بهمزتين وتسهيل الهمزة الثانية، في حين رسمت في بعض النسخ الحديثة بالإخبار ﴿إنكم﴾ مثل رواية حفص، والصحيح الأول.

باب (١٩)

حديث (٣٣٨٩): عن عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أرأيت

قول الله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [يوسف:١١٠]، أو كذبوا؟ قالت: بل كذبهم قومهم ... الحديث.

والخلاف في ﴿كذّبوا﴾ أو ﴿كُذِبُوا﴾. قرأ ﴿كذّبوا﴾: بالتشديد نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب، وقرأ الباقون بالتخفيف وهم الكوفيون وأبو جعفر.

وحجة من شدد أنه حمله على معنى أن الرسل تلقاهم قومهم بالتكذيب؛ فالظن هنا بمعنى اليقين. وفي ﴿ظنوا﴾ ضمير الرسل، فأيقن الرسل أن قومهم كذبوهم، وقد روي عن عائشة إنكار قراءة التخفيف ولعلها لم تسمعها وقالت: معاذ الله! لم تكن الرسل لتظن بربها ذلك. وقالت: هم أتباع الرسل طال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى ظن الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم. أما قراءة التخفيف فهي ثابتة أيضًا ومعناها أن القوم ظنوا أن الرسل كذبوهم فيما أخبروا به من العذاب.

باب (٢١)

قول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم:٥١].

في النسخ الأصلية: ﴿مُخۡلِصًا﴾ بكسر اللام، وهو يوافق قراءة غير الكوفيين أبي عمرو ومن معه، ورسمت في النسخ الحديثة ﴿مُخۡلَصًا﴾ بفتح اللام برواية حفص ومن معه من الكوفيين.

والقراءتان متواترتان، وفتح اللام من أخلص فهو «مخلَص» من البناء للمفعول؛ لأن الله أخلصه أي: اختاره لعبادته، وكسر اللام بناء الفعل للفاعل من أخلص فهو «مخلِص»؛ لأنه أخلص نفسه في العبادة.

وكسر اللام هو الذي في النسخ الأصلية.

كتاب الأنبياء

باب (٧) قصة ياجوج وماجوج

﴿قَالُوا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف:٩٤].

في الأصل: ﴿ياجوج وماجوج﴾ بدون همز، وهي قراءة غير عاصم؛ لأن عاصمًا قرأها بالهمز، وهو الذي وجدناه في النسخ الحديثة.

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف:٨٣-٨٤]. هكذا رسمت بالأصل ﴿فاتّبع سببًا﴾ بهمزة وصل وتشديد الياء بينما رسمت في بعض النسخ ﴿فأتبع سببًا﴾، وهي قراءة حفص ومن وافقه، بينما القراءة الأخرىٰ هي لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر وابن كثير ويعقوب، وهي التي في النسخ الأصلية.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[الكهف:٩٦] رسمت بالأصل بالضم للصاد والدال، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن كثير وابن عامر، بينما رسمت في بعض النسخ بفتح الصاد والدال علىٰ قراءة حفص.

﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾ [الكهف:٩٨]: بدون همز في الأصل، وهي قراءة غير الكوفيين، ورسمت بالنسخ الحديثة ﴿دكاء﴾بالمد والهمز، وهي توافق رواية حفص وغيره من الكوفيين.

التوجيهات: ﴿ياجوج وماجوج﴾بالهمز لمن جعله عربيًا مشتقًا، وبغير همز لمن خففه.

﴿فاتبع سببًا﴾: من شدده بناه علىٰ (أفعل) علىٰ معنىٰ فأتبع سببًا سببًا، أو: أتبع

أمره سببًا فيتعدىٰ إلىٰ مفعولين.

﴿الصدفين﴾: بالفتح أو الضم لغتان، وكذا قراءة شعبة بإسكان الدال وضم الصاد لغة فيها.

﴿دكاء﴾: من مده أخذه من قول العرب: هذه ناقة دكاء. أي: لا سنام لها فهي مستوية الظهر. و﴿دكا﴾: من دكت الأرض دكًا مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض؛ لقوله تعالىٰ: ﴿دكت الأرض دكًا دكًا﴾، وفي معناها التفتيت أي: جعله مفتتًا كالتراب.

تابع كتاب حديث الأنبياء

باب (٢٧): حديث الخضر مع موسى عليه السلام

وفيه: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ﴾ [الكهف:٦٣] بكسر الهاء علىٰ قراءة غير حفص، رسمت في بعض النسخ علىٰ رواية حفص ﴿ما أنسانيهُ﴾.

﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف:٦٤]: رسمت بالياء علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه بإثبات الياء وصلًا وحذفها وقفًا. وفي بعض النسخ حذفت الياء.

﴿نبغ﴾: علىٰ رواية حفص.

﴿أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف:٦٦]: بإثبات الياء والفتح في الراء والشين، وهي توافق قراءة أبي عمرو، وقد رسمت في بعض النسخ الحديثة برواية حفص: ﴿تعلمن﴾ و﴿رُشْدا﴾ بحذف الياء، وضم الراء وإسكان الشين.

﴿لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]: بإسكان الياء، وهي توافق قراءة أبي عمرو، ورسمت في بعض النسخ الحديثة بفتح الياء مثل رواية حفص.

وقوله في الحديث المذكور: «وقرأ ابن عباس ﴿أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة

غصبًا وأما الغلام فكان كافرًا وكان أبواه مؤمنين﴾. هذا من قبيل التفسير وليس من التنزيل، والزيادة علىٰ الآية تفسير لها.

باب (٢٩): باب ﴿يعكفون على أصنام لهم﴾.

فيها قراءتان: ﴿يعكِفون﴾ بكسر الكاف، و ﴿يعكُفون﴾ بضم الكاف، ورسمت في الأصل بضم الكاف وكسرها وهما لغتان مشهورتان.

باب (٣٩)

قوله: وقرأ عمر ﴿فتّناه-بتشديد التاء- فاستغفر ربه وخر راكعًا وأناب﴾.

هذه القراءة تحمل علىٰ التفسير، وقد أجمعوا علىٰ أنها إن كانت قراءة فهي من الشواذ؛ لأنها تخالف القراءات المشهورة المعروفة، ولأن إسنادها عن عمر رواية آحاد لا يؤخذ بها إلا علىٰ سبيل التفسير.

باب (٤٠)

قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾[سبأ:١٤].

في الأصل ﴿منسأْته﴾ بإسكان الهمزة، وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر، وفي النسخ الحديثة رسمت مثل رواية حفص: ﴿مِنسَأَته﴾

باب (٤٣)

قوله تعالىٰ: ﴿عِتيا﴾[مريم:٦٩] بكسر العين وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي، وبالضم قراءة الباقين. ورسمت في الأصل بالضم، أما في النسخ الحديثة رسمت علىٰ قراءة حفص بكسر العين.

﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم:٢]: وقد رسمت في النسخ الحديثة ﴿زكريا﴾ علىٰ رواية حفص وحمزة والكسائي وخلف، وهي في الأصل بالمد ﴿زكرياء﴾ علىٰ قراءة الباقين.

باب (٤٨)

قوله: قال ابن عباس: ﴿نَسْيًا﴾ [مريم:٢٣] هي في الأصل بفتح النون، وكتبت في النسخ الحديثة بكسر النون ﴿نِسْيا﴾ علىٰ رواية حفص وقراءة حمزة، والأصل بفتح النون علىٰ رواية غيرهما، وهما لغتان.

كتاب المناقب

باب (١)

قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]. كتبت في النسخ الحديثة برواية حفص ومن وافقه بالتخفيف ﴿تَسَاءلون﴾، وهي في الأصل بالتشديد ﴿تَسَّاءلون﴾، وهي قراءة أبي عمرو ومن وافقه من غير الكوفيين، وقراءة التخفيف علىٰ حذف إحدىٰ التاءين فأصلها «تتساءلون»، وقراءة التشديد علىٰ إدغام التاء الثانية في السين.

باب (١٧)

﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]: رسمت بإسكان الياء علىٰ رواية حفص ومن وافقه في النسخ الحديثة، وهي في الأصل بفتح الياء ﴿من بعديَ اسمه أحمد﴾ علىٰ رواية أبي عمرو ومن وافقه.

كتاب فضائل الصحابة

(٢٠): باب مناقب عمار وحذيفة

وفيه قراءة أبي الدرداء وعبد الله بن مسعود في سورة الليل: ﴿والذكر والأنثى﴾ بدلًا من ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل:٣]. وسيأتي تحقيق هذه القراءة بإذن الله في كتاب التفسير وأنها قراءة آحاد خالفت الرسم وإجماع الناقلين فلا يؤخذ بها، وأن الصحيح ما نقله ابن عامر عن أبي الدرداء وما نقله الكوفيون عن عبد الله بن مسعود من أنها: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾، ومعنىٰ ذلك رجوعهما عن هذه القراءة؛ لأنهما نقلاها إلىٰ من أخذ عليهما القراءة بما يوافق قراءة الجماعة، والله أعلم.

كتاب المغازي

باب (٢١)

قول الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١٥٤].

قرأ أبو عمرو ويعقوب: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾، برفع ﴿كلُّهُ﴾. وقرأ الباقون ﴿كلَّهُ﴾ بالنصب، فمن رفع فعلىٰ الابتداء وجعل ﴿كلّه﴾ مبتدأ، و﴿لله﴾ خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر إن في محل رفع. ومن نصب علىٰ توكيد الأمر والخبر ﴿لله﴾.

والأصول رسمت على قراءة أبي عمرو ويعقوب بالرفع، ورسمت في النسخ الحديثة بالنصب على رواية حفص ومن وافقه.

باب (٣٤): حديث الإفك

حديث (٤١٤٤): عن عائشة رضي الله تعالى عنها: كانت تقرأ ﴿إذ تَلِقونَهُ بألسنتكم﴾، وتقول: الوَلِقُ الكذب. وقراءة العامة: ﴿إذ تَلَقَّوْنَهُ﴾. قال أبو الفتح في «المحتسب»: ﴿تَلِقونه﴾ فتسرعون فيه وتَخِفُّون إليه. أما قراءة العامة فأصلها تاءان: «تتلقونه»، فحذفت إحدى التاءين، وشددها البزي وصلًا بإدغام التاء الأولى في الثانية وهي من «التلقي». وأما قراءة عائشة فهي رواية آحاد خالفت رواية العامة فلم يؤخذ بها، وليس كل ما روي صحيحًا مثل هذه القراءة يؤخذ به فلا بد من التواتر مع صحة السند، أو إسنادها إلى جمع يؤمَن تواطؤهم على الكذب، وقراءة عائشة فقدت شرط التواتر وإن كانت صحيحة، وعلى ذلك تحمل على التفسير بأن التلقي كان معه الإسراع في النقل مع الكذب، والله أعلم.

كتاب التفسير

سورة البقرة

باب (١٢، ١٤)

قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة:١٤٣].

قرأ أبو عمرو ويعقوب وشعبة وحمزة والكسائي وخلف ﴿لرءُفٌ﴾ بالقصر، وقرأ الباقون ﴿لرءوف﴾ بالواو بعد الهمزة، وضبطت في الأصل بقراءة أبي عمرو ومن وافقه بالقصر ﴿رءُف﴾ بضم الهمزة بدون واو، ونقلت في «فتح الباري» والنسخ

الحديثة برواية حفص ومن وافقه بالهمزة وبعدها واو: ﴿رءوف﴾. وكلاهما صفةٌ لله، والقصر علىٰ سبيل التخفيف.

باب (٢٥)

حديث (٤٥٠٥): وفيه: أن عطاء سمع ابن عباس يقرأ ﴿وعلى الذين يُطَوَّقُونه﴾.

وهي قراءة شاذة ذكرها ابن جني في الشاذ وقال: إن معناها يجشمونه ويكلفونه ويجعلونه كالطوق في أعناقهم.

والأكثرون علىٰ أن هذه الآية منسوخة؛ فتقدير الكلام أن هذا كان في أول الأمر فعلىٰ الذين يطيقون الصيام إذا أفطروا فدية. ثم نسخ بعد ذلك وصارت الفدية للعاجز إذا أفطر كما في الحديث الذي بعده (٤٥٠٦)، (٤٥٠٧).

وعلىٰ قول ابن عباس لا تعد منسوخة، فالشيخ الكبير والمرأة الكبيرة والعاجز عن الصوم بحيث لا يستطيع قضاؤه عليهم فدية ويسقط عنهم الصوم.

ومن الناس من جعل قوله تعالىٰ: ﴿يطيقونه﴾ بمثابة من يتحمله بأقصىٰ درجات المشقة فهو يوافق قراءة ابن عباس: ﴿يطَوَّقونه﴾، فتكون تفسيرًا لهذه القراءة، والله تعالىٰ أعلم.

حديث (٤٥١٩) فيه: عن ابن عباس: كانت عكاظ ومَجَنّة وذو المجاز أسواقًا في الجاهلية فتأثموا أن يتجروا في المواسم، فنزلت: ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ في مواسم الحج.

وهذه قراءة تفسير فسرها ابن عباس بقوله: ﴿في مواسم الحج﴾، وليست من التنزيل؛ لأنها غير ثابتة في المصحف. ومخالفتها للرسم يعني أنها تفسير لأنها زيادة.

سورة النساء

باب (٣)

حديث (٤٥٨٠): وفيه: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[النساء:٣٣]. قرأها الكوفيون بدون ألف ﴿عقدت﴾، وهم: حمزة والكسائي وخلف وعاصم، وقرأها غيرهم بالألف ﴿عاقدت﴾، وهكذا رسمت في الأصل علىٰ قراءة غير الكوفيين، ومن أثبت الألف فهو من المعاقدة وهي المحالفة في الجاهلية أنه يواليه ويرثه، وأمروا بالوفاء بذلك ثم نسخت بآية المواريث.

ومن حذف الألف ﴿عقدت﴾ فتقديره: والذين عقدت أيمانكم لهم الحلف.

وبعض النسخ المستحدثة رسمتها علىٰ قراءة الكوفيين ﴿عقدت﴾، وهي قراءة حفص ومن وافقه، والصواب ﴿عاقدت﴾ علىٰ قراءة غير الكوفيين.

حديث (٤٦٠٢): وفيه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء:١٤٥]، وقرأ الكوفيون: عاصم والكسائي وخلف: ﴿في الدرْك﴾ بإسكان الراء، وقرأ غيرهم ﴿في الدَرَك﴾ بفتح الراء، وهي كذلك في نسخ الأصل إلا أن بعض النسخ الحديثة رسمت علىٰ قراءة فتح الراء، و﴿الدرْك﴾ و﴿الدَرَك﴾ بمعنىً واحد وهما لغتان.

سورة المائدة

حديث (٤٦١١): وفيه: ﴿والجروحُ قصاص﴾ [المائدة:٤٥]، وهي بالرفع علىٰ قراءة أبو عمرو وابن كثير والكسائي وأبي جعفر وابن عامر، وهي كذلك في النسخ

الأصلية. وقرأ غيرهم بالنصب، وهي قراءة حفص، وقد نقلت كذلك بالفتح في النسخ الحديثة.

وقراءة الرفع ﴿والجروحُ﴾ علىٰ الابتداء، وقراءة النصب عطفًا علىٰ اسم إن ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة:٤٥].

سورة الأنعام

﴿فَمُسْتَقِرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام:٩٨]: قرأ بكسر القاف: أبو عمرو وابن كثير وروح، وهي اسم فاعل، والمراد به الأشخاص أي: فمنكم مستقرٌّ في الأصلاب أو الأرحام أو القبور.

وقرأ غيرهم بفتح القاف ﴿فمستقَرٌّ﴾، أي: يكون مكانًا تستقرون فيه.

وقد وجدنا النسخة الأصلية علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه بكسر القاف، أما النسخ الحديثة فكتبتها علىٰ قراءة حفص بفتح القاف.

سورة الأنعام

باب (١)

حديث (٤٦٢٧): وفيه قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ...﴾ [لقمان:٣٤] الآية، كتبت في النسخ الأصلية ﴿ويُنْزِل﴾ بالتخفيف علىٰ قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف، ونقلت في النسخ الحديثة علىٰ قراءة الباقين وهي قراءة حفص ومن وافقه ﴿ويُنَزِّل﴾ بالتشديد.

﴿ويُنْزِل﴾ بالتخفيف مضارع «أنزل»، ﴿ويُنَزِّل﴾ بالتشديد مضارع «نزَّل». وهما بمعنىٰ واحد إلا أن التشديد يدل علىٰ تكثير الفعل وتكريره.

سورة الأنفال

باب (٣)

وفيه: وهو قوله تعالىٰ: ﴿يُنزِلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾ [الشورى:٢٨]، وهو بالتخفيف كما سبق لأبي عمرو وابن كثير ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف، وبالتشديد للباقين، وهي قراءة حفص ومن وافقه، ورسمت في الأصل علىٰ التخفيف ﴿يُنْزِل﴾، ونقلت في النسخ الحديثة بالتشديد ﴿يُنَزِّل﴾، وكذلك في «فتح الباري» وهي قراءة حفص.

باب (٧)

وفيه قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال:٦٦]. بالضم في الأصل علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه، ورسمت في النسخ الحديثة بفتح الضاد علىٰ قراءة عاصم وحمزة وخلف العاشر، وقرأ بالضم الباقون، إلا أن أبا جعفر قرأ بالمد ﴿ضُعَفَاء﴾.

والفتح والضم لغتان إلا أن الأصل بالضم.

سورة التوبة

﴿مُرْجَوْن مؤخرون﴾، وفي الأصل ﴿مُرْجَئُون﴾ [التوبة:١٠٦] وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب وابن عامر وشعبة، ونقلت في النسخ الحديثة وفي «فتح الباري» علىٰ رواية حفص ومن وافقه ﴿مُرْجَوْنَ﴾، وهما لغتان؛ يقال: أرجأته، ومنه: ﴿مرجؤن﴾، ويقال: أرجيته فهم ﴿مُرْجَوْن﴾.

سورة هود

﴿بادِئَ الرأي﴾ [هود:٢٧] بالهمز، وهي قراءة أبي عمرو وحده، وقرأ الباقون ﴿بادِيَ﴾ بدون همز، ومعناه: أول الرأي، أي: صادر عن غير روية وتأمل، بل من أول وهلة، والهمز هو في الأصل ﴿بادئ﴾، وخفف إلىٰ ﴿بادي﴾ بدون همز، ويحتمل أن يكون ﴿بادي﴾ بدون همز من بدا يبدو: ظهر. أي: ظاهر الرأي دون باطنه.

باب (١)

حديث (٤٦٨١): وفيه قراءة ابن عباس: ﴿ألا إنهم تَثْنَوْني صُدُورُهم﴾. والقراءة الثابتة: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ [هود:٥] ومعناها: يخفون ما في صدورهم من الشحناء والعداوة من ثنيت الثوب إذا طويته، وقيل: كانوا يَحْنُون صدورهم كي لا يسمعوا القرآن، أو يعرضون بقلوبهم. وقراءة ابن عباس تفسير لقراءة العامة. قال ابن جني في «المحتسب»: وهي علىٰ وزن (تَفْعَوْعِل)، وهذا من أبنية المبالغة لتكرير العين لقولك: أعشب البلد، فإذا كثر العشب قيل: اعشوشب. فقراءته تفسير علىٰ المبالغة.

سورة إبراهيم

﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾: قرأ أبو عمرو وابن كثير ويعقوب: ﴿لا بيعَ فيه ولا خلالَ﴾ [إبراهيم:٣١]، وقرأ الباقون: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾. ورسمت في بعض النسخ الأخرىٰ علىٰ رواية حفص ومن وافقه بالرفع ﴿خلالٌ﴾.

والنصب علىٰ أن ﴿لا﴾ للتبرئة نافية للجنس، والرفع علىٰ أن ﴿بيعٌ﴾ اسم لا المحمولة علىٰ ليس تخصيصًا للنفي، و﴿خلالٌ﴾ معطوف عليها، وخبر لا ﴿فيه﴾

باب (١)

حديث (٤٦٩٨): قوله تعالىٰ: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم:٢٥].

في الأصول ﴿أُكْلها﴾ بإسكان الكاف وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن كثير، وفي النسخ الأخرىٰ وفي «فتح الباري»: ﴿أُكُلَها﴾ بضم الكاف موافقة لقراءة الباقين ومن بينهم حفص. وكأنها رسمت علىٰ رواية حفص، وقراءة الضم علىٰ الأصل، والإسكان للتخفيف والمعنىٰ واحد.

سورة النحل

قوله: وقرأ ابن عباس: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾ [النحل:٤٨] تتهيأ. وهي بالتاء قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالياء للباقين، والتاء مراعاة للتأنيث، والياء لأنه مؤنث مجازي جاز فيه التأنيث والتذكير، وقد سقطت هذه العبارة في بعض نسخ البخاري فذكرت في الهامش عند حذفها من المتن.

وهي صحيحة عند الحافظ النوني، وذكرت في بعض النسخ وأوردها الحافظ في «الفتح».

سورة بني إسرائيل (الإسراء)

﴿وَرَجْلك﴾: قرأها حفص: ﴿وَرَجِلك﴾ [الإسراء:٦٤] بكسر الجيم، وقرأها الباقون بإسكان الجيم. ولفظ البخاري: والرجْلُ الرَّجَّالة واحدها راجل مثل صاحب وصحْب. وهي في قوله تعالىٰ: ﴿وأجلب عليهم بخيلك ورجْلك﴾ أي: اجمع عليهم مكايدك وحيلك، أو: استعن عليهم بركبان جندك ومشاتهم، يقال: عن له ركبانًا من

الجن والإنس. فكل من قاتل أو مشىٰ في معصية الله فهو من جند إبليس.

وهما لغتان بكسر الجيم وإسكانها، وهو مفرد يراد به الجمع.

سورة الكهف

فيها: ﴿وكان له ثُمُرٌ ذهب وفضة﴾: الأصل بضم الثاء والميم.

وقال غيره (غير مجاهد) جماعة الثمَرَ. قرأ عاصم بفتح الثاء والميم، ووافقه أبو جعفر ويعقوب. ﴿ثَمَرٌ﴾، وقرأ أبو عمرو بضم التاء وسكون الميم ﴿ثُمْرٌ﴾، وقرأ الباقون بضم الثاء والميم.

والثمَرَ بالفتح جمع ثمرة مثل بقر وبقرة.

والإسكان مخفف من الضم.

والضم ﴿ثُمُرٌ﴾ جمع ثمار مثل كتاب وكتب.

حديث (٤٧٢٥) قصة الخضر وموسىٰ:

ومنها: فكان ابن عباس يقرأ: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا﴾.

وواضح أنها تفسير وليست من القرآن، فكان يفسرها هكذا. وقوله: يقرأ. يعني: تفسيرًا.

كذلك قال: وكان يقرأ (أي ابن عباس): ﴿وأما الغلام فكان كافرًا وكان أبواه مؤمنين﴾، وهي علىٰ سبيل التفسير.

وفيه إشكال: كيف يكون كافرًا ويحكم عليه بالكفر وهو غلام؟ والظاهر أنه لم يبلغ الحلم، ولعله أراد أنه كان في علم الله سيكون كافرًا إذا كبر، وأنه سيحمل أبويه علىٰ الكفر، والله أعلم.

حديث (٤٧٢٦) قصة موسىٰ والخضر: قوله: وكان ابن عباس قرأها ﴿زكية زاكية مسلمة﴾، كقولك: غلامًا زكيًا.

قرأ ﴿زاكية﴾: نافع وأبو جعفر وأبو عمرو وابن كثير ورويس. وقرأ الباقون ﴿زكيّة﴾، وذكر القراءتين.

أما ﴿مسلمة﴾ فهي علىٰ سبيل التفسير وليست من القرآن.

ومن قرأ ﴿زاكية﴾ علىٰ انها اسم فاعل، ومن قرأ ﴿زكيّة﴾ فهي للمبالغة. ومعناهما واحد مثل قاسية وقسية.

وقول ابن عباس: ﴿وكان أمامهم ملك﴾ تفسير لقوله تعالىٰ: ﴿وكان وراءهم ملك﴾ كما تقول: ﴿ورائي عمل﴾ والعمل أمامك، فهنا الملك يُتَوَقَّعُ أن يأتي مستقبلًا ففسرها ابن عباس بقوله: ﴿أمامهم﴾ حتىٰ لا تنصرف ﴿وراءهم﴾ إلىٰ الماضي.

قوله تعالىٰ: ﴿فأردنا أن يُبَدِّلها﴾ [الكهف:٨١] بالتشديد وهو قراءة أبي عمرو ونافع وأبي جعفر، وهي كذلك في الأصل، وقرأ الباقون ﴿يُبدلها﴾ بالتخفيف، وهي قراءة حفص ومن وافقه.

والتشديد في النسخ الأصلية، والتخفيف علىٰ قراءة حفص في النسخ الحديثة، وهما لغتان من أبدل ﴿يُبْدل﴾، ومن بَدَّل ﴿يُبَدِّل﴾.

سورة مريم

﴿صُلِيًا﴾ [مريم:٧٠]: في سورة كهيعص تقرأ بكسر الصاد وبضمها، والكسر قراءة حفص وحمزة والكسائي، والضم قراءة الباقين، وهي في النسخ الأصلية بالضم علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه.

وضبطت في «فتح الباري» بالكسر علىٰ رواية حفص، وكذلك في النسخ الحديثة من «الجامع الصحيح».

من سورة طه

﴿فَيَسْحَتَكُم﴾ [طه:٦١]: بفتح الياء وفتح الحاء، ويقرأ بضم الياء وكسر الحاء ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾، وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف ورويس، والقراءة الأولىٰ قراءة الباقين، وهي كذلك في الأصل، ورسمت علىٰ قراءة حفص في النسخ الحديثة، وهما لغتان.

﴿بِمَلْكِنَا﴾ [طه:٨٧]: رسمت بفتح الميم علىٰ قراءة حفص ومن وافقه، وفي الأصل بكسر الميم ﴿بِمِلْكِنَا﴾ علىٰ قراءة أبي عمرو ومن وافقه. وهما لغتان.

سورة النور

﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور:١]: قرأ أبو عمرو وابن كثير بتشديد الراء، وقرأ غيرهما بتخفيف الراء، وفي الأصل تشديد الراء، وفي النسخ الحديثة تخفيف الراء كقراءة حفص ومن وافقه، والمخفف يصلح لقليل الفعل وكثيره كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥] أوجب العمل به عليك.

والمشدد معناه: بيناها وفصلناها، وأيضًا التشديد يفيد التكثير لكثرة الأحكام الواردة فيها.

﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور:٦]: قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالرفع ﴿أَرْبَعُ﴾، وقرأ غيرهم بالنصب ﴿أَرْبَعَ﴾، قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالرفع علىٰ الخبر مؤخرًا والمبتدأ ﴿فَشَهَادَةُ﴾، ونصب ﴿أَرْبَعَ﴾ الباقون علىٰ إضمار فعل أي: فشهادة أحدهم أن يشهد أربع شهادات.

حديث عائشة رقم (٤٧٥٣) وقولها: «وددت أني كنت نَسيًا منسيًّا».

قرأ حفص وحمزة ﴿نَسْيًا﴾ [مريم:٢٣] بفتح النون، وقرأ غيرهما ﴿نِسيًا﴾ بكسر النون، وهي في سورة مريم (٢٣) وهما لغتان، وكل شيء ترك ونسي فهو نَسْيٌ أو نِسْي.

سورة الشعراء

﴿فَرِهين﴾: من قوله تعالىٰ: ﴿وَتَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا فَرِهِينَ﴾ [الشعراء:١٤٩]، وهي في قراءة الكوفيين والشامي بالألف، وفي قراءة غيرهم بدون ألف.

والنسخ الأصلية علىٰ حذف الألف، وبعض النسخ الحديثة علىٰ قراءة حفص ومن وافقه ﴿فارهين﴾.

ومن قرأ بالألف فهو اسم (فاعل) من فره فهو فاره.

ومن قرأ بدون ألف فهي صفة مشبهة.

سورة الروم

وفيها: ﴿خَلْقُ الأولين﴾ [الشعراء:١٣٧]. وهي من سورة الشعراء بإسكان اللام وفتح الخاء لأبي عمرو وابن كثير والكسائي وأبي جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بضم الخاء واللام ﴿خُلُقُ﴾، ومن قرأ ﴿خَلْق﴾ أي: اختلاق الأولين، أو أنهم قالوا: أن خلقنا خلق الأولين نموت ونحيا ولا نبعث. ومن قرأ بضم الخاء واللام، أي: عادة الأولين أي: ما جئت به من الافتراء ما هو إلا عادة من مضىٰ من أمثالك.

وفي نسخ الأصل ﴿خَلْق﴾ علىٰ رواية أبي عمرو ومن وافقه، وفي النسخ الأخرىٰ برواية حفص ومن وافقه خُلُقُه.

سورة السجدة

حديث (٤٧٧٩) وفيه: قرأ أبو هريرة ﴿قرات أعين﴾ . وهو من التفسير لـ﴿قرة أعين﴾ ، وكأن كل عين قرت بما أنعم الله.

سورة الأحزاب

باب (٧)

﴿ترجئ من تشاء﴾ [الأحزاب:٥١]: وهي بالهمز في الأصل على قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب وابن عامر وشعبة. ونقلت في النسخ الحديثة﴿ترجي﴾ بدون همز على قراءة الباقين.

سورة الزمر

﴿رجلًا سلمًا لرجل﴾ [الزمر:٢٩]: رسمت في الأصل بقراءتين الأولى في المتن ﴿سَلَمًا﴾ ، والثانية في الحاشية: ﴿سَالِمًا﴾ ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب بالألف وكسر السين، والأولى قراءة غيرهم.

﴿يا عبادي الذين أسرفوا﴾ [الزمر:٥٣]: بإسكان الياء في الأصل على قراءة أبي عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف، وفي النسخ الحديثة و«فتح الباري» بفتح الياء على قراءة الباقين.

سورة حم الزخرف

﴿أيحسبون﴾ : هي بالكسر في الأصل، ورسمت بفتح السين كقراءة عاصم وحمزة وابن عامر وأبي جعفر في النسخ الحديثة.

وفيه: قرأ عبد الله ﴿إنني بريء﴾ ، وهي على سبيل التفسير لقوله: ﴿براءٌ﴾ .

سورة الأحقاف

﴿والذي قال لوالديه أفٍ لكما﴾ [الأحقاف:١٧]: وهي بالكسر بدون تنوين في الأصل علىٰ قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف وشعبة، ورسمت بالكسر والتنوين في «فتح الباري» والنسخ الحديثة علىٰ قراءة حفص ومن وافقه.

سورة الفتح

﴿يعزروه﴾: بالياء هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وهي في النسخ الأصلية و«فتح الباري» كذلك، وكتبت بالياء في النسخ الحديثة حسب ما اطلعت عليه.

سورة الجمعة

وفيها: قرأ عمر: ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾. وهي تفسير للسعي إلىٰ الصلاة ليس بالمشي الخفيف.

قال أبو عبيدة: معنىٰ فاسعوا: أجيبوا، وليس من العَدْو.

سورة التحريم

قوله تعالىٰ: ﴿وإن تظَّاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ [التحريم:٤].

﴿تظَّاهرا﴾: بالتشديد وبالتخفيف، وقراءة التشديد لغير الكوفيين وهي قراءة أبي عمرو ومن وافقه، وهي في الأصل كذلك. وفي «فتح الباري» والنسخ الحديثة بالتخفيف وهي قراءة حفص ومن وافقه من الكوفيين.

وأصلها: ﴿تتظاهرا﴾ بتاءين حذفت إحداهما تخفيفًا فصارت ﴿تَظاهرا﴾

وأدغمت الثانية في الظاء في قراءة التشديد فصارت ﴿تظَّاهرا﴾، ومثلها ﴿عسى ربه أن يَبَدِّله أزواجًا﴾ [التحريم:٥] بالتشديد على قراءة أبي عمرو ونافع وأبي جعفر، ووجدتها كذلك في «فتح الباري» وما اطلعت عليه من النسخ الحديثة.

سورة نوح

وفيها كما قرأ عمر: ﴿الحيَّ القيَّام﴾، وهي على سبيل التفسير للقيوم وليست من التنزيل.

سورة المدثر

باب ﴿والرّجز فاهجر﴾

قال أبو سلمة: ﴿والرِّجز الأوثان﴾. وهي بكسر الراء في الأصل وفي «فتح الباري»، ورسمت بضم الراء في النسخ الحديثة، وهي قراءة حفص ويعقوب وأبي جعفر. وبالكسر قراءة أبي عمرو ومن وافقه، وهما بمعنى واحد.

سورة ﴿إذا الشمس كورت﴾

وفيها: وقال الحسن: ﴿سُجرت﴾. يذهب ماؤها فلا يبقى قطرة. وقراءة التخفيف هي قراءة أبي عمرو وابن كثير ويعقوب، وقراءة التشديد ﴿سُجِّرت﴾ قراءة الباقين. والنسخ الأصلية و«فتح الباري» بالتخفيف، وكذلك ما اطلعت عليه من النسخ الحديثة.

وفيها: ﴿ظنين﴾ المتهم، و﴿ضنين﴾ يضن به، وهما قراءتان. قرأ بالظاء أبو عمرو وابن كثير ورويس والكسائي، وبالضاد الباقون، وهي قراءة حفص ومن وافقه، والقراءتان في الأصل والنسخ كلها التي اطلعت عليها.

سورة ﴿إذا السماء انفطرت﴾

وفيها قرأ الأعمش وعاصم ﴿فعدلك﴾، وقراءة أهل الحجاز بالتشديد، والتخفيف قراءة الكوفيين، والتشديد قراءة غيرهم وهم: نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر.

سورة الغاشية

وفيها: ﴿لا تُسْمَعُ فيها لاغية﴾، ورسمت في الأصل علىٰ القراءتين، ﴿لا تُسْمَعُ﴾، و﴿لا تسمع﴾، وما ذكرنا قراءة أبي عمرو وابن كثير ورويس علىٰ ما لم يسم فاعله، و﴿لاغيةٌ﴾ نائب فاعل، والقراءة الأخرىٰ قراءة غيرهم ﴿لا تَسمعُ فيها لاغيةً﴾، وهي التي في النسخ الحديثة و«فتح الباري»، وهي قراءة الباقية، وهي لحفص ومن وافقه.

سورة ﴿والليل إذا يغشى﴾

وفيها: قراءة أبي الدرداء وابن مسعود: ﴿والذكر والأنثى﴾ بدلًا من ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾، وقد صح عنهما أنهما قرءا كذلك.

قال الحافظ في «الفتح»: «والعجب من نقل الحفاظ عن الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود، وإليها تنتهي القراءة بالكوفة، ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذلك أهل الشام عن أبي الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا، فهذا مما يقوي أن التلاوة بها نسخت.

قلت: ولا شك أن هذه القراءة قد نقلت عنهما بعد وفاة النبي ﷺ، ولا يصح ولا يثبت نسخ بعد وفاة النبي ﷺ.

والصحيح الذي تطمئن إليه النفس أن هذه القراءة لم يثبتها الكوفيون وقرءوا: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾، وقد أسندوا قراءتهم إلىٰ عبد الله بن مسعود مما يرجح أن ابن مسعود قد رجع عن هذه القراءة وأقرأ الناس بالقراءة الثابتة في المصحف، وعنه نقل الكوفيون القراءة الثابتة ولم ينقلوا القراءة الشاذة: ﴿والذكر والأنثى﴾.

كذلك يقال في قراءة أبي الدرداء؛ فقد روىٰ عنه ابن عامر القراءة الثابتة في المصحف ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾، مما يرجح رجوع أبي الدرداء عن قراءة ﴿والذكر والأنثى﴾، ورجوعه إلىٰ قراءة العامة.

والتواتر الذي انتهت إليه قراءة الكوفيين إلىٰ ابن مسعود وقراءة أهل الشام إلىٰ أبي الدرداء، يؤيد ذلك ويقَوِّيه، ولا مجال أن نذكر أنها من المنسوخ فلا نسخ بعد وفاة النبي ﷺ، والله أعلم بالصواب.

سورة القارعة

وقرأ عبد الله ﴿كالصوف﴾، وهي تفسير لقوله تعالىٰ: ﴿كالعهن المنفوش﴾.

سورة الكافرون

﴿ولي دين﴾ الإسلام. قال البخاري: ولم يقل ديني؛ لأن الآيات بالنون فحذفت الياء كما قال: ﴿يهدين﴾، و﴿يشفين﴾.

قلت: إنما قال البخاري ذلك لأنه لم يبلغه قراءة يعقوب بإثبات الياء من ﴿ديني﴾، ومن ﴿يهديني﴾، ومن ﴿يشفيني﴾، وصلًا ووقفًا، والقراءة التي بلغته هي الحذف في الياء، وكذلك أثبته.

سورة ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾

ذكر فيها قول الله تعالىٰ: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾، وقال: وقد تبَّ. هكذا قرأها الأعمش يومئذٍ.

قلت: هذا تفسير لقوله: «وهي قراءة الأعمش يومئذٍ». فإنه قرأها كذلك تفسيرًا ولم يستمر عليها بدليل قوله: ﴿يومئذٍ﴾. أي أنه ترك قراءتها بعد ذلك كما أيد ذلك الحافظ في تفسير سورة الشعراء.

كتاب النكاح

باب (٢٩)

حديث (٥١١٣): وفيه: فلما نزلت ﴿ترجئ من تشاء منهم﴾ [الأحزاب:٥١]. وهي بالهمز ﴿تُرجئ﴾ قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر وشعبة، كذلك في الأصل وفي «فتح الباري»، والقراءة الأخرىٰ ﴿ترجي﴾ بدون همز قراءة الباقين، وسجلت في النسخ الحديثة كذلك علىٰ رواية حفص ومن وافقه.

و﴿ترجئ﴾، و﴿ترجي﴾ لغتان، يقال :أرجأتُهُ، وأرجيتُهُ.

باب (٩٥)

عن عائشة رضي الله عنها: وفيه قول الله تعالىٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء:١٢٨].

قرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي وخلف ﴿يُصْلِحَا﴾ بضم الياء وإسكان الصاد بدون ألف وكسر اللام وقرأ غيرهم ﴿يَصَّالَحَا﴾ بفتح الياء والصاد وتشديدها

وألف بعدها، وهي قراءة أبي عمرو ومن وافقه، وهي كذلك في الأصل وفي «فتح الباري»، ووجدتها فيها كذلك فيما اطلعت عليه من النسخ الأخرىٰ.

كتاب النفقات

قول الله تعالىٰ: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ﴾ [البقرة:٢١٩]. ضبطت علىٰ قراءة أبي عمرو ﴿العفوُ﴾ بالرفع، وبعض النسخ ذكرت الرفع والنصب ﴿العفوَُ﴾، فضبطت الواو بالحركتين، وهما قراءتان.

والرفع علىٰ الابتداء أي: الذي ينفقون العفوُ.

والنصب بفعل مقدر: قل ينفقون العفوَ.

ورأيت النسخ الحديثة علىٰ النصب، وهي قراءة حفص ومن وافقه، كذلك هي في «فتح الباري».

كتاب الذبائح والصيد

باب (٣٨)

وفيه قوله تعالىٰ: ﴿وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فُصِّلَ لكم ما حُرِّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيرًا لَيَضِلُّون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمهتدين﴾ [الأنعام:١١٩].

في الأصل ﴿فُصِّلَ﴾، و﴿حرِّم﴾، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وابن عامر في الأولىٰ، وكذلك في الثانية، ووافقهم في الثانية شعبة وحمزة والكسائي وخلف، وهي علىٰ ما لم يسم فاعله.

وهي كذلك في النسخ الأصلية و«فتح الباري» وبعض النسخ الحديثة ﴿لَيَضِلُّون﴾

بفتح اللام والياء وكسر الضاد قراءة غير الكوفيين، وبضم الياء وكسر الضاد قراءة الباقين وهم الكوفيون.

وقد وجدت بعض النسخ في ﴿فصّل﴾، و ﴿حرم﴾ على قراءة أبي عمرو ومن وافقه، وفي ﴿لِيُضِلُّون﴾ بقراءة الكوفيين، وهو خلط بين القراءتين، فمن قرأ ﴿فُصّل﴾، و ﴿حُرِّم﴾ على ما لم يسم فاعله يقرأ ﴿لِيضِلون﴾ على قراءة غير الكوفيين.

والحاصل أن الضبط الأصلي في ﴿فُصِّلَ﴾ و ﴿حُرِّمَ﴾، على ما لم يسم فاعله، وفي ﴿لَيَضِلُّون﴾ بفتح الياء على قراءة غير الكوفيين.

كتاب الطب

باب (١٠)

وفيه قوله: وقرأ عبد الله ﴿قشطت﴾. أي في قوله تعالى: ﴿وإذا السماء كشطت﴾، وهي على سبيل التفسير؛ لأنها في المصحف بالكاف لا بالقاف وهما بمعنى واحد.

كتاب الأدب

باب (٥٦)

قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآىِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[النحل: ٩٠].

قرئ ﴿تَذَكَّرُون﴾ بالتخفيف وهي قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر، وقرئ ﴿تَذَّكَّرُون﴾ بتشديد الذال وهي قراءة الباقين.

وفي الأصل قراءة التشديد، وفي النسخ الحديثة و«فتح الباري» قراءة التخفيف موافقة لقراءة حفص.

وأصل الكلمة (تَتَذَكرون)، فقراءة التخفيف على حذف التاء الأولى، وقراءة التشديد بإدغام التاء في الذال فصارت ذالًا مشددة.

كتاب الاستئذان

باب (٢)

قوله تعالىٰ: ﴿لعلكم تذكرون﴾. تقدم التحقيق فيها في كتاب الأدب.

باب (٣٢)

قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾[المجادلة:١١].

قرأ عاصم وحده ﴿في المجالس﴾ على الجمع، وقرأ الباقون ﴿المجلس﴾ بالإفراد.

وقرأ المدنيان وابن عامر وأبو جعفر وحفص ﴿انشُزوا﴾ بضم الشين، وقرأ الباقون بكسر الشين، والوجهان مرويان عن شعبة عن عاصم.

وهما لغتان.

ولكن الأصل أثبت كسر الشين، والنسخ الحديثة فيها ضم الشين على قراءة حفص ومن وافقه.

والعجيب أن هذه النسخ الحديثة أثبتت ﴿المجلس﴾ بالإفراد وضمت الشين من ﴿انشـزوا﴾ على قراءة حفص، ويلزم أن تكتب ﴿المجالس﴾ بالجمع على قراءة عاصم، فخلطت بين قراءة حفص وغيره.

ووجدت في بعض النسخ الحديثة في الهامش تصويبًا هكذا نصه: (قوله في

المجلس- التلاوة في المجالس». وكأن المصحح أراد أن تكون القراءة على رواية حفص عن عاصم بجمع المجالس وضم الشين من ﴿انشزوا﴾

ولا بد من تصويب هذه النسخ بما يوافق الأصل من إفراد ﴿المجلس﴾، وكسر الشين من ﴿انشزوا﴾.

باب (٥٢)

قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث لِيَضِلَّ عن سبيل الله﴾[لقمان:٦].

في الأصل ﴿لِيَضِل﴾ بفتح الياء، وذكرت في «فتح الباري» والنسخ الحديثة ﴿لِيُضِل﴾.

والأولى قراءة أبي عمرو وابن كثير من ضَلَّ يَضِلُّ. والثانية رواية حفص ومن وافقه من أضَلَّ يُضِلُّ.

كتاب الرقاق

باب (١٠)

حديث (٦٤٣٧): وفيه: سمعت عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لو أن لابن آدم ملءُ وادٍ مالًا لأحب أن له إليه مثله، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»**. قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن أم لا.

قلت: هذا مما شك فيه ابن عباس هل هو من القرآن أم لا؛ ذلك لأن النبي ﷺ قد نهى أن يكتب عنه غير القرآن حتى لا يختلط القرآن بالحديث، إلا أن بعض الصحابة كانوا يكتبون بعض الأحاديث في مصاحفهم تبركًا وإثباتًا لها حتى لا تنسى، غير أن

هذه الأحاديث التي أثبتوها في مصاحفهم قد نقلت عنهم وأثبتها البعض في مصاحفهم، وقد ذكر ذلك الإمام السيوطي في «الإتقان» وذكر أنها كانت في مصحف أُبي بن كعب.

قلت: والدليل علىٰ ذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه أنه قال: كنا نقرأ: لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم. وهو يشير إلىٰ حديث صحيح عن النبي ﷺ في قوله: «**من رغب عن أبيه فقد كفر**».

وأمثال هذه الزيادات من الأحاديث التي أثبتت في بعض مصاحف الصحابة ليست من القرآن، ولذلك أمر عثمان رضي الله تعالىٰ عنه بحرق المصاحف المشتملة عليها وعلىٰ غيرها من الزيادات من التفسير وغيره، وعمدته في ذلك المصحف الذي كتب في عهد أبي بكر فهو قد اشتمل علىٰ الأحرف السبعة ولكن لم يشتمل علىٰ زيادات تخالف رسم المصحف وسياقه، فأمر بنسخ المصاحف من مصحف أبي بكر وقام بإرسال مصحف إلىٰ كل مصر من الأمصار إلىٰ الشام ومكة والكوفة والبصرة، وأبقىٰ مصحفًا في المدينة واحتفظ بمصحف عنده.

هذه الزيادات التي تخالف الرسم هي بخلاف الزيادات المتفق علىٰ إثباتها في بعض المصاحف دون بعض، مثل زيادة الواو من ﴿وسارعوا﴾ في آل عمران في مصحف الكوفة والبصرة ومكة وحذفها من مصحف المدينة والشام.

ومثل زيادة (من) في مصحف مكة في قوله تعالىٰ: ﴿تجري تحتها الأنهار﴾ في التوبة، فزاد مصحف مكة (من تحتها) وحذفت (من) من بقية المصاحف؛ ذلك لأن هذه الزيادات كانت محفوظة ومتواترة، وكانت موجودة في مصحف أبي بكر ففرقها عثمان في المصاحف فجعل بعض هذه الزيادات في المصاحف دون بعض.

ومن هنا نذكر أن هناك عبارة كادت لجان التصحيح للمصاحف أن تُجمع عليها وهي:

«هذا وكل حرف من حروف هذا المصحف موافق نظيره في المصاحف العثمانية السابق ذكرها».

وهي عبارة خاطئة لا بد من حذفها في التعريف بالمصحف؛ لأن وجود هذه الزيادات في بعض المصاحف دون بعض لا يجعل كل حرف من حروف المصحف موافقًا لنظيره في المصاحف العثمانية في مواضع هذه الزيادات، والله أعلم.

باب (١٥)

الغنى غنى النفس

وقال الله تعالىٰ: ﴿أيحسبون أن ما نُمِدّهم به من مال وبنين﴾[المؤمنون:٥٥].

كتبت في النسخ الأصلية ﴿أيحِسِبون﴾ بكسر السين، وهي قراءة أبي عمرو ومن وافقه، ونقلت في النسخ الحديثة بفتح السين، وهي قراءة حفص ومن وافقه.

كتاب القدر

باب (٩)

قول الله تعالىٰ: ﴿وحِرْمٌ على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾[الأنبياء:٩٥].

في «فتح الباري» والنسخ التي نقلت منه ﴿وحِرْمٌ﴾ علىٰ قراءة شعبة وحمزة والكسائي.

وفي الأصل ﴿وَحَرامٌ﴾، وهي علىٰ قراءة الباقين أبي عمرو ومن وافقه.

وهما لغتان، إلا أن الأولىٰ أن تكتب كما هي في الأصل ﴿وحرامٌ﴾

كتاب الفرائض

باب (١٥)

حديث (٦٧٤٧): وفيه قوله تعالىٰ: ﴿والذين عاقدت أيمانكم﴾ [النساء:٣٣].

وهو موافق لقراءة غير الكوفيين، وقرأ الكوفيون ﴿عقدت﴾، والنسخ قد أثبتت قراءة ﴿عاقدت﴾، وسبق توجيه هذه القراءة.

كتاب الحدود

باب (رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت)

وفيه قول عمر رضي الله عنه: «إن الله بَعَثَ محمدًا ﷺ بالحق وأُنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها. رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده فأخشىٰ إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله. والرجم في كتاب الله حق علىٰ من زنىٰ إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحَبَل أو الاعتراف. ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم. أو: إنه كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم».

الظاهر من كلام عمر رضي الله عنه في قوله: «فكان مما أنزل الله آية الرجم» أنها من القرآن، وقد أشار الحافظ أن هذا من القرآن الذي نسخت تلاوته.

وقد اضطربت الروايات في ذكر هذه الآية المنسوخة.

فذكر الحافظ ما أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر عن علي بن عبد الله شيخ

البخاري، وفيه بعد قوله: «أو الاعتراف»، وقد قرأناها ﴿الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة﴾ قال: ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدًا، ويعني عدم صحته أو عدم ثبوته عنده.

وأخرجه النسائي عن محمد بن منصور، عن سفيان كرواية جعفر. ثم قال: لا أعلم أحدًا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان. وينبغي أن يكون وهم في ذلك وفي «الموطأ» عن سعيد بن المسيب قول عمر رضي الله عنه: والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي: ﴿الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة﴾.

قال مالك: الشيخ والشيخة الثيب والثيبة.

وفي رواية أبي معشر بعد قوله ﴿ألبتة﴾ ﴿نكالًا من الله والله عزيز حكيم﴾

وفي رواية أبي أسامة بن سهل: أن خالته أخبرته بعد قوله: ﴿ألبتة﴾. زاد ﴿بما قضيا من اللذة﴾.

وعلىٰ ذلك قال أهل العلم: إنها من القرآن الذي نسخت تلاوته وبقي حكمه.

قال الحافظ في «الفتح»: وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف، فمرا علىٰ هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة﴾. فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي ﷺ فقلت: اكتبها. فكأنه كره ذلك. فقال عمر: ألا ترىٰ أن الشيخ إذا زنىٰ ولم يحصن جلد. والشاب إذا زنىٰ وقد أحصن رجم.

قال الحافظ: فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل علىٰ غير الظاهر من عمومها.

قلت: وقول عمر رضي الله عنه: «والرجم في كتاب الله حق علىٰ من زنىٰ إذا أحصن». يدل علىٰ أن مقصده من «كتاب الله» هو: حكم الله.

قال الحافظ في «الفتح»: والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب علىٰ عباده.

قلت: وهناك أدلة من السنة ذكرها البخاري رحمه الله في كتابه تدل علىٰ أن المراد من كتاب الله هو حكم الله؛ مثال ذلك:

١ - في قصة بريرة التي اشترط أهلها الولاء لهم فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال: «**ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله! ومن اشترط شرطًا ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط**». ذكره البخاري في كتاب الصلاة حديث (٤٥٦) باب ذكر البيع والشراء علىٰ المنبر كما ذكر في كتاب البيوع باب الشراء والبيع مع النساء باب (٦٧)، حديث (٢١٥٥)، وباب (٧٣).

وذكره في كتاب المكاتب.

٢ - قصة العسيف (الأجير) الذي زنىٰ بامرأة من أجره.

ذكره البخاري في مواضع عديدة منها ما كان في كتاب الحدود باب (٣٠)، حديث (٦٨٢٧) عن أبي هريرة وزيد بن خالد قالا: كنا عند النبي ﷺ فقام رجل فقال: أنشدك الله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله. فقال خصمه وكان أفقه منه فقال: اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي. قال: «**قل**». قال: إن ابني هذا كان عسيفًا علىٰ هذا فزنىٰ بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، ثم سألت رجالًا من أهل العلم فأخبرني أن علىٰ ابني جلد مائة وتغريب عام وعلىٰ امرأته الرجم. فقال النبي ﷺ: «**لأقضين بينكما بكتاب الله جل ذكره؛ المائة شاة والخادم ردّ، وعلىٰ ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس علىٰ امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها**». فغدا عليها فاعترفت فرجمها.

٣- أخرج البخاري عن سلمة بن كهيل قال: سمعت الشعبي يحدث عن علي رضي الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال: (رجمتها) بسنة رسول الله ﷺ

قلت: وهو يدل على أن الرجم وإن لم يذكر في القرآن فهو مما شرعه النبي ﷺ من الأحكام التي هي بأمر الله وشرعه وهو يؤيد ما ذكره الحافظ أن المراد من كتاب الله ما حكم به وكتب على عباده.

وقال ابن دقيق العيد: لأن الرجم أو التغريب ليسا مذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله.

٤- أخرج البخاري في كتاب الأدب المفرد عن سعد بن عبادة الزرقي، أن أباه قال: كنت جالسًا في مسجد المدينة مع عمرو بن عثمان، فمر بنا عبد الله بن سلام متكئًا على ابن أخيه، فنفذ عن المجلس ثم عطف عليه فرجع عليهم فقال: ما شئت عمرو بن عثمان (مرتين أو ثلاثًا)، فوالذي بعث محمدًا ﷺ بالحق أنه لفي كتاب الله عز وجل (مرتين) لا تقطع من كان يصل أباك فيُطفأ بذلك نورك.

٥- وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم نعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن فقال: «**الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم**».

قلت: ومعلوم أن النبي ﷺ قد حرم أشياء ليست في القرآن مثل تحريمه الجمع بين المرأة وخالتها أو عمتها، وكذلك حرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي ظفر من الطير.

فثبت أن المقصود بكتاب الله شرعه الذي يشمل القرآن وما بيّنه النبي ﷺ في السنة.

فمفهوم «كتاب الله» عند الصحابة هو الوحي المنزل. وبهذا الفهم يزول الإشكال الذي في حديث عائشة: أن عشر رضعات يحرمن قد أنزلت ثم نسخن بخمس معلومات. فليست العشرة ولا الخمسة في القرآن، وإنما ذلك من الوحي أي السنة عن رسول الله ﷺ.

كذلك هنا قول عمر عن آية الرجم: «كنا نقرؤها». وقوله: «إنها في كتاب الله». أي: من الوحي الذي أنزل علىٰ النبي ﷺ.

ومما يدل علىٰ ذلك اختلافهم في رواية آية الرجم، فبعضهم ذكر ﴿فارجموهما ألبتة نكالًا من الله﴾، وبعضهم زاد: ﴿والله عزيز حكيم﴾. وبعضهم قال: ﴿فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة﴾.

والقرآن لا اختلاف فيه.

وقولهم: إنه من القرآن الذي نزل ثم نسخت تلاوته وبقي حكمه، قد أنكر هذا النوع جماعة من العلماء.

قال الشيخ محمد الخضري في كتابه «تاريخ التشريع الإسلامي»: لا يجوز أن يرد النسخ علىٰ التلاوة دون الحكم. ثم يقول: «أما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فقد خالف فيه بعض المعتزلة وأجازه الجمهور محتجين بأخبار آحاد وردت في ذلك لا تقوم برهانًا علىٰ حصوله. وأنا لا أفهم معنىٰ لآية نزلت أنزلها الله لتفيد حكمًا ثم يرفعها مع بقاء حكمها؛ لأن القرآن يقصد منه إفادة الحكم والإعجاز بنظمه معًا، فما هي المصلحة في رفع آية منه مع بقاء حكمها؟ إن ذلك غير مفهوم، وقد أرىٰ ليس هناك ما يدعو إلىٰ القول به».

وقال أبو جعفر النحاس منكرًا هذا النوع من النسخ: «روىٰ الزهري عن ابن

عباس قال: خطبنا عمر بن الخطاب قال: كنا نقرأ ﴿الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة﴾. قال أبو جعفر: وإسناد الحديث صحيح إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة ولكنه سنة ثابتة. فقد يقول الإنسان: كنت أقرأ كذا. لغير القرآن، والدليل علىٰ هذا أنه قال: «ولولا أني أكره أن يقال زاد عمر في القرآن لزدتها». فمعنىٰ هذا أنها زائدة من القرآن وليست منه.

وجاء في كتاب «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي ما نصه: وقالت طائفة: لا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم؛ لأن الحكم تابع للتلاوة فلا يجوز أن يرفع الأصل ويبقىٰ التابع.

وورد في تفسير الألوسي: والقول بأن ما ذكر إنما يلزم منه نسخ التلاوة فيجوز أن تكون التلاوة منسوخة مع بقاء الحكم كآية ﴿الشيخ والشيخة﴾ ليس بشيء؛ لأن بقاء الحكم بعد نسخ لفظه يحتاج إلىٰ دليل وإلا فالأصل أن نسخ الدالّ يرفع حكمه.

وقيل: إن النص بحكمه والحكم بالنص فلا انفكاك بينهما، فلا يجوز نسخ التلاوة مع بقاء الحكم. ومعناه: إن نسخ التلاوة ينسخ الحكم معها؛ لأن الحكم تابع للتلاوة فكيف يبقىٰ الفرع مع نسخ الأصل؟

وأيد هذا الإمام ابن حزم في كتابه «الأحكام» عند ذكر آية الرجم وآية الرضعات: قال قوم في آية الرجم أنها لم تكن قرآنًا وفي آية الرضعات (التي ذكرتها عائشة) كذلك، ونحن لا نأبىٰ ذلك ولا نقطع أنها كانت قرآنًا متلوًّا في الصلوات.

ولكنا نقول: إنها كانت وحيًا أوحاه الله إلىٰ نبيه ﷺ مما أوحي إليه، فقرئ المتلو مكتوبًا في المصاحف والصلوات وهو القرآن، وقرئ سائر الوحي منقولًا محفوظًا معمولًا به كسائر كلامه الذي هو وحي فقط». انتهىٰ كلام ابن حزم.

وذكر القاضي أبو بكر في «الانتصار»: «أن رواية عمر وأمثالها من الروايات التي تزعم وجود قرآن نسخ تلاوته روايات آحاد لا يصح التعويل عليها، ولو كانت التلاوة باقية لبادر عمر إلىٰ كتابتها ولم يعرج علىٰ مقالة الناس؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعًا، ولأن عمر لا يخاف في الله لومة لائم وهو الجريء في الحق الصلب عند الشدائد».

وذكر الزركشي في كتابه «البرهان»: «أنه لا يجوز القطع علىٰ إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها، وحديث عمر الذي رواه البخاري معلق فلا تقوم به حجة فضلًا عن كونه يثبت قرآنية ما ليس قرآنًا فلا يحتج به في إثبات النسخ».

وذكر الإمام أبو بكر الصقلي في كتابه «الينبوع» بعد أن ذكر حديث عمر رضي الله عنه قال: «إن خبر الواحد لا يثبت القرآن الكريم».

وقال الإمام صدر الشريعة في كتابه «التوضيح»: منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة؛ لأن النسخ حكم والحكم بالنص فلا انفكاك منهما.

وقال الدكتور مصطفىٰ زيد في كتابه «النسخ في القرآن الكريم»: «ثم يبقىٰ منسوخ التلاوة باقي الحكم مجرد فرض لم يتحقق في واقعة واحدة، ولهذا نرفضه ونرىٰ أنه غير معقول ولا مقبول، والله أعلم».

ويقول الدكتور محمد سعاد: «لا نستطيع الاقتناع بصحة وجود المنسوخ تلاوةً الثابت حكمًا؛ لأن صفة القرآنية لا تثبت كنص إلا بدليل قطعي لا بد أن يكون قطعيًا، فلا بد لإثبات النصوص المذكورة قرآنًا منسوخًا من دليلين قطعيين:

أحدهما: دال علىٰ ثبوت القرآنية بالنص.

وثانيهما: دال علىٰ زوال هذه الصفة.

وواحد من الدليلين لم يتم لواحد من تلك النصوص فلا يتم كونه قرآنًا منسوخًا.

ونضيف هنا إلىٰ ما قاله هؤلاء العلاماء المحققون ما يلي:

١ - أن النبي ﷺ كان ينزل عليه القرآن فيقول: «**ضعوا هذه الآية في سورة كذا بعد آية كذا وكذا، أو علىٰ رأس آية كذا من هذه السورة**». وكان الوحي يكتب بين يديه ولم يثبت أنه دعا كتبة المصحف وأمرهم بمحو الآية التي أوحيت إليه، أو قال: إنه رفعت تلاوتها.

أقول: لم يثبت ذلك إلا مرة واحدة ذكرها البخاري في «صحيحه» عن زيد بن ثابت قال: إن رسول الله ﷺ أملىٰ عليَّ: «﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله﴾». قال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو يُمليها فقال: يا رسول الله لو أستطيع الجهاد لجاهدت. وكان رجلًا أعمىٰ، فأنزل الله تبارك وتعالىٰ علىٰ رسول الله ﷺ فَخِذه علىٰ فَخِذي، فثقلت عليَّ حتىٰ خفت أن ترضَّ فخذي، ثم سري عنه فأنزل الله عز وجل ﴿غير أولي الضرر﴾. (حديث ٢٨٣٢، ٤٥٩٢) باب (٣٠)، كتاب الجهاد.

وهنا نجد زيادة في الوحي أنزلها الله واستثنىٰ أولي الضرر. فكتب زيد ﴿لا يستوي القاعدون المؤمنون غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله﴾.

وأخرج البزار والطبراني أن النبي ﷺ قال للكاتب: «**اكتب** ﴿غير أولي الضرر﴾» وصححه ابن حبان.

فمن هذا تبين لنا أن هذه هي الحادثة الوحيدة التي أمر النبي ﷺ أن يزاد في المكتوب لنزول الوحي به. ولكن لم يثبت أنه أمر بمحو آية أو بعض آية أنزلت عليه وكتبت بين يديه.

٢ - **قول الله تعالىٰ**: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها﴾ **يدل علىٰ**

أنه ما نسخ لا بد أن يكون له مثيل في القرآن بدلًا منه يكون خيرًا منه أو مثله في الخيرية، وهذا لا ينطبق إلا علىٰ آيات الأحكام، وأما ما ذكروه من منسوخ التلاوة فلم يُنَزل في القرآن مثله أو خير منه.

٣- ما بيناه في اصطلاح «كتاب الله» أنه يمثل عند الصحابة مفهوم الوحي الذي نزل من عند الله سواء كان من القرآن أو السنة؛ لأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوىٰ، والدليل قصة بريرة وقصة العسيف وغيرها مما ذكرناه في مفهوم «كتاب الله» عند الصحابة. فقول عمر: «في كتاب الله» يعني الوحي الذي شرعه الله.

وقوله: «كنا نقرأ». هو من باب المبالغة في تشبيه الأحكام التي قالها الرسول ﷺ بالقرآن. فمن الصحابة من كان يكتب بعض الأحاديث التي كان يذكرها النبي ﷺ قبل أن ينهىٰ النبي ﷺ عن كتابة غير القرآن، وكانت تقرأ لا علىٰ أنها قرآن ولكنها علىٰ أنها حكم أنزله الله بالوحي علىٰ نبيه ﷺ.

ومن هنا كان التعبير بـ«كتاب الله» علىٰ لسان عمر رضي الله عنه علىٰ سبيل المجاز، ولو كان ما قاله عمر علىٰ سبيل الحقيقة لرأينا كثيرًا من الرواة يحفظونها؛ فقد اشتهر عنهم كثير من أحاديث الآحاد وهي لا يتعبد بتلاوتها، ونقلت إلينا، وكان أولىٰ بهم أن ينقلوا إلينا هذا الذي كان يحفظ ويتلىٰ نقلًا أمينًا باللفظ والمعنىٰ، ولكن الذي حدث أن الذي يقال عنه كان قرآنًا نسخت تلاوته غير محفوظ، بل مشكوك في روايته اللفظية روي بأخبار آحاد لا تصل لدرجة التواتر ولا يثبت بها قرآن.

٤- إن القرآن لا يثبت بأخبار آحاد ولا باجتهاد من المفسرين، وقد نقل السيوطي في الإتقان قول ابن الحصار: «إنما يرجع في النسخ إلىٰ نقل صريح عن النبي ﷺ أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا، ولا يعتمد في النسخ علىٰ قول عوام

المفسرين، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح ولا معارضة بينة. وقال: إن المعتمد منه النقل والتاريخ.

بل لا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأحاديث آحاد، وقال السيوطي في «الإتقان»: ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع» عدّ هذا مما نسخ تلاوته. قال: لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن.

٥- قول عمر رضي الله عنه في سياق كلامه: «ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: ﴿أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو إن كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم﴾. يدل ذلك على الحديث الشريف: «من رغب من أبيه فقد كفر».

وساوى عمر بينه وبين آية الرجم وأنها في كتاب الله فدل ذلك على آية الرجم من الوحي وأن كفر من رغب عن أبيه من الوحي وليسا من القرآن؛ لأن حكمهما واحد.

وقد كان بعض الصحابة يكتبون الحديث ويلحقونه في مصاحفهم، وكانوا يلحقون بعض التفسير الذي ذكرناه عن ابن عباس مثل قوله: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا﴾.

وكل هذه الزيادات من إلحاق الحديث أو التفسير بالقرآن قد رده عثمان بنسخ المصاحف من الأصل المعتمد الذي كتب في عهد أبي بكر رضي الله عنه ولم تكن فيه هذه الزيادات، وأمر بإحراق المصاحف التي تضمنت هذه الزيادات من الحديث أو التفسير.

وقد تساهل بعض المفسرين وعدُّوا ذلك من القراءات أو منسوخ التلاوة وليس كذلك.

٦- قد روي أيضًا إنزال سورة الأحزاب مثل سورة البقرة، ثم نسخ معظمها.

ذكره السيوطي في «الإتقان»، وذلك من الأحاديث غير الثابتة والتي يجب ردها.

ويجدر بنا أن نستمع إلىٰ قول الإمام الشيخ محمد الغزالي في كتابه «كيف تتعامل مع القرآن»(١).

قال رحمه الله: «عندما أقرأ في تفسير ابن كثير حديثًا واهي السند يقول فيه: «كانت سورة الأحزاب في طول سورة البقرة ثم نسخ منها ما نسخ». فهل يمكن أن ينزل الله سورة تمثل أربعين صفحة من مصحفنا ثم ينسخ منها خمسًا وثلاثين صفحة؟ كيف يقال هذا؟! وما هو المنهج الحاكم علىٰ هذه الزيادات الظنية؟!».

والحاصل أن ما روي من الأحاديث التي تدل علىٰ إنزال قرآن ثم نسخت تلاوته لا ترقىٰ إلىٰ درجة الأحاديث الثابتة، فضلًا عن أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر.

قال السيوطي في «الإتقان»: مما نقل آحادًا ولم يتواتر يقطع أنه ليس من القرآن مطلقًا(٢).

وأخيرًا أن دعوىٰ وجود قرآن نسخ وبقي حكمه بفتح الباب أمام أصحاب الأهواء والمذاهب الباطلة، ويستندون إلىٰ صحة دعواهم أن هناك قرآنًا قد نزل ونسخت تلاوته ولا أدل علىٰ ذلك مما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة من ذكرهم أنه كانت هناك سورة تسمىٰ سورة الولاية تنص علىٰ ولاية علي كرم الله وجهه، ونسخت تلاوتها ، وبعضهم يقول: حذفت من المصحف.

وهو باب خطير يجدر بنا أن نسده حفاظًا علىٰ القرآن وما فيه من الأحكام، والله

---

(١) (ص:٤١) طبعة نهضة مصر.

(٢) انظر «الإتقان» (٢٤، جـ١٢، ٧٧، جـ١). وكتاب «فتح المنان في نسخ القرآن» للشيخ علي العريض. ط. مكتبة الخانجي، فقد عرض لموضوع نسخ التلاوة عرضًا جيدًا.

تعالىٰ أعلم.

هذا ويجدر بي أن أذكر أن هذا الرأي الذي انتهيت إليه من عدم صحة ما قيل: إن قرآنًا نزل ونسخت تلاوته وبقي حكمه، هذا الرأي قد كنت ذكرته لوالدي رحمه الله العلامة المحقق المسند الشيخ محمد توفيق النحاس فأقره وأثبته، وقال بصحته، ثم قال: إلا أنه ليس عليه الجمهور من الأصوليين والفقهاء.

وأقول: لا يضر مخالفة هذا الرأي للجمهور طالما أنه مدعم بالأدلة الثابتة التي ذكرناها، وليس لمن قال بثبوت قرآن نسخت تلاوته وبقي حكمه أدلة ثابتة تدعم ما قالوا، والله أعلم.

من كتاب الديات

باب (٦)

قول الله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥].

في الأصل: ﴿والجروحُ﴾ بالرفع علىٰ الابتداء، ونقلت في باقي النسخ بالنصب ﴿والجروحَ﴾ عطفًا علىٰ اسم إن، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن عامر وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالنصب.

من كتاب استتابة المرتدين والمعاندين

باب (٢)

قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ

﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:٥٤].

في الأصل: ﴿يرتَدّ﴾، وهي موافقة لقراءة حفص وغيره، وفي الهامش ﴿يرتدد﴾، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر، والأول على الأصل والباقون بفك الإدغام.

من كتاب التعبير

باب (٩)

قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ [يوسف:٣٨].

﴿آبائيَ﴾ في الأصل بفتح الياء، وهكذا هي في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وأبي جعفر وابن عامر. ورسمت بإسكان الياء في النسخ الأخرى ﴿آبائي﴾ موافقة لقراءة حفص والباقين.

من كتاب الأحكام

باب (٥٠)

قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [الفتح:١٠].

رسمت في الأصل بكسر الهاء ﴿عليهِ الله﴾، ورسمت في غيره بضم الهاء موافقة لقراءة حفص ﴿عليهُ الله﴾، والأولى قراءة غير حفص.

من كتاب التوحيد

باب (٢)

قول الله تعالى: ﴿قلُ ادعوا الله أوُ ادعوا الرحمن﴾ [الإسراء:١١٠].

ضم اللام من ﴿قلُ﴾، وضم الواو من ﴿أوُ﴾، هو في الأصل، وكسرة في بعض

النسخ ﴿قِلِ﴾ ﴿أَوِ﴾ موافقة لقراءة حفص، وهي قراءة عاصم وحمزة ويعقوب في الأولىٰ، وقراءة عاصم وحمزة في الثانية، والضم في الموضعين قراءة الباقين. وبعض النسخ ذكرت الضبط في الموضعين بالضم والكسر معًا.

باب (٢٢)

حديث (٧٤٢٤): قوله: ثم قرأ ﴿ذلك مستقر لها﴾ في قراءة عبد الله، وهي تفسير لقوله تعالىٰ: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾ [يس:٣٨]، وليست من التنزيل، وإنما هي من التفسير.

باب (٢٤)

وفيه: وقرأ عمر ﴿القيام﴾

وهي تفسير للقيوم كما سبق توضيحه وليست من التنزيل.

باب (٢٩)

حديث (٧٤٦٢): وفيه ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أتوا من العلم إلا قليلًا﴾.

قال الأعمش: هكذا في قراءتنا. وهي قراءة تفسير لا تنزيل كما سبق إيضاحه.

باب (٣٠)

قول الله تعالىٰ: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ [لقمان:٢٧].

في الأصل ﴿والبحرَ﴾ بالنصب عطفًا علىٰ اسم (أن) وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وفي باقي النسخ ﴿والبحرُ﴾ بالرفع علىٰ الابتداء علىٰ قراءة غير البصريين.

باب (٣١)

حديث (٧٤٧٨): في قصة موسىٰ ﴿وما أنسانيهِ إلا الشيطان﴾ [الكهف:٦٣] بكسر الهاء في الأصل علىٰ قراءة غير حفص، ورسمت في باقي النسخ بضم الهاء كقراءة حفص وسبق بيانها.

باب (٤٠)

وقال مجاهد: ﴿ما تَنَزَّلُ الملائكة إلا بالحق﴾ [الحجر:٨].

قرأ الكوفيون غير شعبة ﴿ما نُنَزِّل﴾ ، وقرأ شعبة: ﴿ما تُنَزَّلُ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ما تَنَزَّلُ﴾ وهي ما رسم في الأصل ونقل في باقي النسخ.

باب (٤٦)

قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦١].

وهي بالجمع مع كسر التاء، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر وشعبة ويعقوب، وهكذا رسمت في الأصل فنقلت في باقي النسخ بالجمع.

والله تعالى أعلى وأعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



أهم المراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ «صحيح الإمام البخاري» النسخة اليونينية.

٣ ـ «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للإمام أحمد بن حجر.

٤ ـ كتب القراءات:

«جامع البيان» للداني، «إتحاف فضلاء البشر» للبنا. «النشر في القراءات العشر»، «التيسير» للإمام الداني، «الوافي شرح الشاطبية»، «شرح الشيخ الضباع للشاطبية والدرة».

٥ ـ كتب توجيه القراءات:

«حجة القراءات» لابن زنجله، «الكشف عن وجود القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب، «الرياض الناضرة في توجيه القراءات» للشيخ أحمد محمد كامل دخان.

٦ ـ كتب علوم القرآن:

«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، وكتب الناسخ والمنسوخ «الكلمات الحسان في الأحرف السبعة»، و«جمع القرآن» للشيخ محمد بخيت المطيعي، «فتح المنان في نسخ القرآن» للشيخ علي حسن العريض.



الفهرس

تحقيق القراءات القرآنية

في كتاب

الجامع الصحيح للبخاري

للإمام

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري

١٩٤ - ٢٥٦هـ

تأليف وتحقيق

الشيخ

د/ علي محمد توفيق النحاس

المجاز بالقراءات العشر الصغرى والكبرى

دار ابن كثير

تصميم الغلاف أحمد الحوفي ٠٠٢-٠١٠٠٥٨٣٣٨٥٢

دار ابن كثير
للنشر والتوزيع